المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

نصوصُ كتابِ فتوحِ المدارك
إلى إعراب ألفية ابن مالك لأبي عبد الله الراعي ٨٥٣هـ
جمعاً وتحقيقاً

The texts of the book Futuh al-Madarik to the parsing of Alfiyya Ibn Malik by Abu Abdullah al-Ra'i 853 AH, compiled and verified.

بقلم الدكتور

محمد السيد عبده علي علي

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر - مصر

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار سبتمبر ٢٠٢٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

نصوصُ كتابِ فتوحِ المدارِكِ إلى إعراب ألفية ابنِ مالك لأبي عبد الله الراعي ٨٥٣هـ جمعاً وتحقيقاً

محمد السيد عبده علي علي

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة ـ جامعة الأزهر ـ مصر.

البريد الإلكتروني: mohammedali.32@azhar.edu.eg

الملخص

ألفية ابن مالك من أشهر متون النحو، وإحياء آراء العلماء في هذه الألفية شرحًا وإعرابًا من الأهمية العلمية بمكان، وقد أثار انتباهي نقولٌ ذكرها الشيخ يس العليمي من شرح الراعي أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل (٨٥٣هـ)، فأردتُ جمعَ ما تفرَّقَ من هذا الشرح، وقد تيسر لي جمعُ ثمانية وأربعين موضعًا من هذا الشرح، وقسَّمت الدراسة قسمين، قسم تحدثت فيه عن الراعي بما يخدم هذا البحث، ولا يعدُّ تكرارًا لما سبق عنه في الدراسات السابقة، مما أسفر عن الكشف عن عدد كبير من تلاميذه لم تذكره تلك الدراسات، فقد نُشِرَ له ثلاثة كتب نحوية، مع حديثٍ عن عنوان شرحِه ومنهجِهِ فيه، والقسم الثاني جمعت فيه ما بقي من شرح الراعي في كتب العلماء، وعنونت للمسائل التي تناولها، وقد خَلَصَ البحث إلى عدة نتائج منها نقد الراعي لأبي حيان وابن هشام والمنهاجي، وإجلاله لمدرسة ابن أبي الربيع، وشخصيته المستقلة في البحث والمناقشة، وتفريعه للمسائل، وعنايته بكشف غوامض إعراب ألفاظ الألفية المشكلة.

الكلمات المفتاحية: شرح ألفية ابن مالك، الراعي.

The texts of the book Futuh al-Madarik to the parsing of Alfiyya Ibn Malik by Abu Abdullah al-Ra'i 853 AH, compiled and verified.

Muhammad Al-Sayyid Abdo Ali Ali
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Mansoura - Al-Azhar University, Egypt.
Email: mohammedali.32@azhar.edu.eg

Abstract

Alfiyyah Ibn Malik is one of the most famous grammar texts, and reviving the opinions of scholars in this millennium in explanation and parsing is of great scientific importance. A quote mentioned by Sheikh Yass Al-Alimi from the explanation of Al-Rai Abu Abdullah Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Ismail (853 AH) caught my attention, so I wanted to collect what was dispersed. From this explanation, I was able to collect forty-eight places from this explanation, and I divided the study into two parts, a section in which I talked about Al-Ra'i in a way that serves this research, and is not considered a repetition of what was previously mentioned in previous studies, which resulted in revealing a large number of his students that I did not mention. Those studies, three grammatical books of his were published, with a discussion of the title of his explanation and his method therein, and the second section collected what remained of Al-Ra'i's explanation in the books of scholars, and titled the issues he dealt with. The research concluded with several results, including Al-Ra'i's criticism of Abu Hayyan, Ibn Hisham, and Al-Minhaji. His respect for the school of Ibn Abi Al-Rabi', his independent personality in research and discussion, his branching out of issues, and his care to uncover the mysteries of the parsing of problematic millennial terms.

Keywords: explanation of Alfiyyah Ibn Malik, al-Ra'i.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدًا يليقُ بجلال ذاته وعظيم آلائه، والصلاة والسلام على خاتم رسله وأنبيائه، وعلى أصحابه وأصفيائه، ومن تبعهم من عباد الله وأوليائه، وبعد:

فقد كنت أطالعُ حاشية العلامة يس العليمي على ألفية ابن مالك عليهما رحمة الله، فأثار انتباهي نقولٌ نقلَها الشيخ يس عن أبي عبد الله الراعي، فبحثت عن شرح الراعي على ألفية ابن مالك، فوجدتُ أن العلماء ذكروا أنه شرحها، ولكن هذا الشرح ليس موجودًا، فجمَعت ما ذُكِرَ من شرحه على الألفية، من الكتب التي نقلتْ عنه، وبعضُ المواضع إعرابٌ لبعضِ كلمات في الألفية، وقد ذكر العلماء أيضا أنه أعرب الألفية، فإذا بي أنتهي إلى البحث في هذا الموضوع، وعنونته بالعنوان الذي ارتضاه الراعي لشرحه على الألفية، وهو **(نصوصُ كتابِ فتوحِ المدارِكِ إلى إعراب ألفية ابن مالك لأبي عبد الله الراعي ٨٥٣هـ جمعًا وتحقيقًا)**.

دوافع البحث: كثرة نقل يس عن الراعي، وهذا يؤكد أهمية هذا الشرح، وقد جمعت ثمانية وأربعين مسألة.

هدف البحث: تجلية القدر المشروح من شرح الراعي لألفية ابن مالك، وقيمته مما جعل العلماء ينقلون عنه.

منهج البحث: لما كان البحث معنيًّا بجمع ما أُثِرَ من شرحِ الراعي على ألفية ابن مالك فقد جمعتُ نقول العلماء عن الراعي في شرحه على الألفية، ووضعتُ عناوين للمسائل، وكذلك أبيات الألفية التي منها الإعراب وكذا الشرح في كل موضع مُتَّبِعًا الطريق المتعارف عليه لتحقيق النصوص النحوية.

خطة البحث: قسَّمتُ البحث قسمين:

القسم الأول: ترجمتُ فيه للراعي ترجمة موجزة، وذلك لأن محققي كتبه المنشورة أفاضوا في هذا الجانب، لكنني عُنِيتُ بإيضاح أمور هي أجدى في هذا

المقام: ذكر ما أهملوه من تلاميذ الراعي، وتوضيح عنوان شرحه على الألفية، وكتبه النحوية، وموضوعاتها، والمطبوع من كتبه عموما.

القسم الثاني: شرح الألفية للراعي.

الدراسات السابقة:

تعدُّ كتب الراعي المحققة دراسات سابقة لهذه الدراسة؛ لأن المحققين استوفوا ترجمة الراعي من ناحية، وبعضها كتب في النحو، وهذه الدراسات:

١-**الأجوبة المرضِيَّة عن الأسئلة النحوية**، للشيخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الغرناطي الشهير بالراعي (ت ٨٥٣هـ)، تحقيق الطالب: سلامة عبد القادر المراقي، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٠/١٤٠١هـ. وقد ألف الراعي هذا الكتاب كما ذَكَرَ؛ لأن بعض الطلاب سأله عن قول أبي بكر: ((كفاك مناشدتك ربك))، يقول: "فأجبت عنها بما فتح الله تعالى عليَّ به مما سترا‌ه، فأُعْجِبَ بالجوابِ، وسألني أن أقيِّدَها بالكتابة، فتذكَّرْتُ بعض ما وقع لي من نحو ذلك، فعزمت أن أجمع -إن شاء الله- في هذا التصنيف المبارك ما أتذكره منها، لتحصل به المنفعة لمن يقف عليها من الأذكياء، والتذكرة للكبار النجباء، فجمعت منها ما تذكرته، وأبرزتُ منها ما كنت دثرته"(١).

والكتاب يحتوي على أربعٍ وأربعين مسألةً في النحو والإملاء والصرف واللغة، وأكثرها داخل في باب النحو، فالنحو اشتمل على سبع وعشرين مسألة، والصرف على ثمانية مسائل، واللغة ست، والإملاء ثلاثة، والحديث تسعة، والقرآن الكريم خمسة(٢).

(١) الأجوبة المرضية ص ٥٢.

(٢) ينظر الأجوبة المرضية ص ٣١، مقدمة المحقق.

ذكر الراعي كتابه: (فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك) في الأجوبة المرضية، وقد ذكر المحقق بعض المواضع ولم يستقصها[١]، وهذه المواضع بعد الاستقصاء: (ص ٥٥، ٦٥، ٧٣، ١٠٨، ٢٤٦، ٢٧٠) وفي ص ١٦٧ شرح بيتًا في ألفية ابن مالك، لكنه لم يُحِل على شرحه للألفية.

٢-**عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة**، لمحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الراعي ت ٨٥٣هـ، تحقيق ودراسة، إعداد: سليمان تاج الدين أحمد، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

والكتاب شرح للآجرومية، عمد فيه الراعي إلى "توفية حظها من البيان وقسطها، ليتم بالمنفعة بها قَصْدُ واضعها، وتوجد فوائد المسائل مستوفاة في أماكنها ومواضعها، ويسهل نقلها وتدريسها على المعلم، وحفظها وفهمها على المتعلِّم"[٢].

تقيد الراعي في شرحه بالأبواب التي ذكرها ابن آجروم، لكنه يذكر في بداية الباب انقسامه إلى مسائل أو فصول، وينطلق في شرحه من فحوى كلام ابن آجروم، ويميل إلى التوسُّعِ وإيراد الشواهد، وقد يورد جملة من الفوائد ويذكر بعض الاستدراكات في نهاية الأبواب[٣].

وليس في التحقيق فهرس للكتب المذكورة في النص، وأظنه لم يذكر شيئا من ذلك، وقد تصفحت الشرح ولم يذكر فيه أي إشارة إلى شرحه على الألفية.

٣-**المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الْجُرومية**، شمس الدين الراعي المتوفي (٨٥٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد جاد الله، ط دار النوادر، طبعة أولى ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

---

(١) ينظر كلام المحقق في الأجوبة المرضية ص ٢٣. ولم يصنع فهرسا للكتب الواردة في النص.

(٢) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ص ٩٥.

(٣) ينظر منهجه في مقدمة التحقيق ص ٨٤.

وقد أبان المؤلف عن سبب تأليفه، قال: "إن بعض فضلاء الأصحاب والإخوان، ونجباء الطلبة وأذكياء الولدان طلبوا مني حلَّ ألفاظ (الجُرُمية) بشرحٍ قليل اللفظ كثير البيان، وزعموا أن المنفعة تكون به -إن شاء الله- أكثر من (العنوان) فأجبتهم لِمَا سألوا، واسعفتُ رغبتهم فيما طلبوا"(١).

لم يذكر المحقق في فهرس الكتب الواردة في المستقل بالمفهومية شرحه على الألفية، ولم يذكره من مصادره التي اعتمد عليها، وإن ذكر عنوان الإفادة، وتصفحت الشرحَ فلم أجده ذكر شيئا من شرحه على الألفية.

(١) المستقل بالمفهومية ص ١٠٨. وينظر طريقته في الشرح ومنهجه فيه ص ٣٨ من مقدمة التحقيق.

القسم الأول: أبو عبد الله الراعي وشرحه على الألفية.

أولا: ترجمة الراعي[١].

هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الأندلسي المغربي القاهري المالكي الشهير بالراعي.

ولد الراعي بغرناطة (٧٨٢هـ) تقريبًا، وتوفي بالقاهرة (٨٥٣هـ). واشتهر بعلمه في الفقه والأصول والعربية.

مؤلفاته الموجودة: للراعي عدد من الكتب التي حققت ونشرت، منها ما هو نحوي، ومنها ما هي غير نحوي[٢]:

مؤلفات غير نحوية:

انتصار السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، حققه محمد أبو الأجفان، ط دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، طبعة أولى ١٩٨١م.

الممتع السهل مجلة حوليات الجامعة التونسية ع ١٩ يونيو ١٩٨٠م، ٢١ صفحة. (من ص ٣٩ – ٥٩) تحقيق محمد قوبعة. وهو كتاب في ترجمة للشاعر الأندلسي ابن سهل الإسرائيلي.

مؤلفات نحوية: وقد ذكرتها وتحدثت عنها في الدراسات السابقة، ولم يذكر شرحه على الألفية إلا في الأجوبة المرضية.

وذكر محققو كتبه له كتبا نحوية إلا أنها مفقودة، وهي:

١–(شرح القواعد)، وهي شرح قواعد العقباني[٣].

---

(١) أفاض محققو كتب الراعي الثلاثة المذكورة: الأجوبة المرضية، والمستقل بالمفهومية، وعنوان الإفادة في ترجمتهم للراعي، وكذلك محقق كتابه: انتصار الفقير السالك لتحقيق مذهب الإمام مالك في ترجمة الراعي، وعنهم لخصت والزيادات التي زدتها وثقتها من مصادرها.

(٢) ينظر مؤلفاته في الأجوبة المرضية ص ٢٢، والمستقل بالمفهومية ص ٢٥، وعنوان الإفادة ص ٢٩، وانتصار السالك ص ٥١.

(٣) قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، التلمساني المغربي له كتاب: قواعد في النحو، وهو فقيه وأصولي ونحوي، ينظر معجم المؤلفين ١٠١/٨.

٢-(مسالك الأحباب)، ذكَرَ محقق انتصار السالك أنه منظومة نحوية، وتوجد منه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني رقم (٦٥٠٨)[١].

شرح ألفية ابن مالك للراعي:

ذكر العلماء أن الراعي شرح ألفية ابن مالك، لكنهم ذكروا عدة أسماء لهذا الشرح:

١-(فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك). وقد ذكره الراعي وأحال عليه في كتبه الأجوبة المرضية، فيقول مثلا: "وقد ذكرتها في كتابي المسمَّى: بفتوح المدارك لإعراب ألفية ابن مالك في باب الابتداء"[٢].

٢-(النوازل النحوية)، قال في نفح الطيب: "وله النوازل النحوية في عشرة كراريس أو أكثر وفيها فوائد حسنة وأبحاث رائقة تكلم معه في بعضها أبو عبد الله بن العباس التلمساني"[٣]. وقد تشكك محقق كتاب (انتصار الفقير السالك) فقد ذكر أن الراعي ذكر اسم شرحه على الألفية في كتابه الأجوبة المرضية، مما يجعل الظن يميل إلى أن النوازل النحوية ليس شرحًا للألفية[٤]، وأنا أميل إلى ذلك، فكتاب النوازل النحوية كتاب مستقل.

تلاميذ الراعي:

تلاميذ الراعي لهم أهمية خاصة في هذا البحث، لأن تتبع آرائه يقتضي تتبعها في كتب تلاميذه أولا، وذكر الذين ترجموا له بعض تلاميذه، ووفقني الله لتلاميذ آخرين، وأبدأ بما ذكره محققو كتبه:

---

(١) ينظر انتصار السالك ص ٥٦، والكتاب مذكور في الأعلام ٤٧/٧ دون تفاصيل، وفي تاريخ الأدب العربي .

(٢) ينظر الأجوبة المرضية ص ٦٥. وينظر الضوء اللامع ٢٠٣/٩، وبغية الوعاة ٢٣٣/١.

(٣) نفح الطيب ٦٩٦/٢. وزاد في هدية العارفين: (النوازل النحوية في شرح الألفية لابن مالك) ينظر هدية العارفين ١٩٨/٢.

(٤) ينظر انتصار الفقير السالك ص ٥٦.

ذكر محقق المستقل بالمفهومية له تلميذين[١]:

١-برهان الدين البقاعي، أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ)، بحثت في كتبه (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، ومصرع التصوف، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور، والنكت الوفية بما في شرح الألفية في الحديث) ولم أجده ذكر أبا عبد الله الراعي مرة واحدة[٢].

٢-الحافظ بن فهد، أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد (ت ٨٧١هـ)، وهو مؤرخ من علماء الشافعية[٣]. وكذلك اقتصر عليهما صاحب الأجوبة المرضية[٤].

وذكر محقق عنوان الإفادة من تلاميذه التلميذين السابقين، وذكر أيضا:

٣-أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بابن المحب، (ت ٨٥٧هـ)، وليس له إلا كتابة يسيرة على مختصر خليل في الفقه المالكي[٥].

٤-علي بن عبد الله بن علي نور الدين الشهير بالسنهوري، (ت ٨٩٨هـ)، أخذ عن الراعي في مجالسة يسيرة، وشرح الآجرومية شرحين[٦]، أحدهما صغير وآخر كبير، والأخير مطبوع بدار السلام تحقيق د. محمد خليل عبد العزيز شرف، ط أولى ٢٠٠٦م. ولم ينصّ المؤلف أن كتب الراعي من مصادر السنهوري في الشرح. وذكر محقق انتصار الفقير السالك هؤلاء الأربعة فقط[٧].

---

(١) ينظر المستقل بالمفهومية ص ٢٥.

(٢) ينظر البدر الطالع ١٩/١، والأعلام ٥٦/١.

(٣) ينظر الأجوبة المرضية ص ١٣.

(٤) ينظر البدر الطالع ٢٥٩/٢، والأعلام ٤٨/٧.

(٥) ينظر الضوء اللامع ٨٨/٢.

(٦) ينظر الضوء اللامع ٢٤٩/٥.

(٧) ينظر انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك ص ٦٠.

ومما لم يذكره محققو كتبه التي وقفت عليها:

٥-عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المعروف بابن الأمانة، ولد (٨٢٣هـ) ولم يذكر له تاريخ وفاة، ولم يذكر له مؤلفات[١].

٦-محمد بن أحمد بن موسى بن أبي بكر بن أبي العيد الشمس أبو عبد الله السخاوي، القاهري المالكي قاضي طيبة، ولد (٨١٩هـ)، وتوفي (٨٩٥هـ)، ولم يذكر له سوى تأليف بعض الأشعار[٢].

٧-محمد بن علي بن علي بن محمد بن نصير، الشمس أبو الفضل الدمشقي القوصي الأصل القاهري الشافعي المعروف بابن الفالاتي، ولد (٨٢٤هـ)، وتوفي (٨٧٠هـ)، ولم يذكر له مؤلفات[٣].

٨-محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير البدر أبو السعادات، ولد (٨١٢هـ) وتوفي (٨٩٠هـ)، أخذ العربية عن "الراعي وهو أول من فتح عليه فيها كما بلغني، ومما قرأه عليه شرحه للجرومية المسمَّى المستقل بالمفهومية، وإلى شرح قوله في الابتداء: (كذا إذا يستوجب التصديرا)، ومن كتبه: شرح مقدمة شيخه الحناوي في النحو، وله جزء لطيف في العربية، وبعض قواعد فقهية وحواش على شرح البيضاوي للإسنوي[٤].

٩-محمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الْمخلِّطة، ولد (٨٢٤هـ تقريبا) وتوفي (٨٧٠هـ) شرع في شرح مختصر ابن الحاجب وكتب منه مواضع متفرقة[٥].

---

(١) ينظر الضوء اللامع ١٢٠/٤.

(٢) ينظر الضوء اللامع ١١٠/٧.

(٣) ينظر الضوء اللامع ١٩٧/٨.

(٤) ينظر الضوء اللامع ٩٥/٩.

(٥) ينظر الضوء اللامع ٨/١٠.

١٠-يوسف بن عبد الكريم بن بركة الجمال بن الكريمي بن السعدي القاهري، ولد (٨١٩هـ) وتوفي (٨٦٢هـ)، لم يذكر له كتب[١].

١١-يوسف بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن أبي القسم الجمال، أبو المحاسن الأنصاري الخزرجي الفلَاحي، ولد (٨٠٩هـ) وتوفي (٨٧٥هـ)، كان فاضلًا مشاركًا في الفنون والغالب عليه الأدب[٢].

ولم أجد في كتب تلاميذه ذكرًا لآرائه، وغالب من ذكِرَ منهم ليس له تأليف.

*****

(١) ينظر الضوء اللامع ٣٢٢/١٠.

(٢) ينظر الضوء اللامع ٣٣١/١٠.

القسم الثاني: شرح الراعي على ألفية ابن مالك المسمَّى (فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك).

مصادر الشرح:

أشير أولا إلى أنني اخترت الاسم الذي اختاره الراعي ونصَّ عليه لشرح الألفية، أما عن مصادر ما بقي من هذا الشرح، فقد تتبعت كل إشارة لشرح الراعي على الألفية، لكن أكثر من نقل عن شرح الألفية كان هو يس العليمي، وهذه هي المصادر:

١) كتابه الأجوبة المرضية الراعي (٨٥٣هـ). ذكر الراعي كتابه: (فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك) في الأجوبة المرضية، وقد ذكر المحقق بعض المواضع ولم يستقصها[١]، وهذه المواضع بعد الاستقصاء: (ص ٥٥، ٦٥، ٧٣، ١٠٨، ٢٤٦، ٢٧٠) وفي ص ١٦٧ شرح بيتا في ألفية ابن مالك، لكنه لم يُحِل على شرحه للألفية.

٢) حاشية يس (١٠٦١هـ)، وذكر الراعي فيها سبعا وثلاثين مرة.

٣) حاشية البهوتي (١٠٨٨هـ)، وذكر فيها الراعي خمس مرات فقط.

٤) حاشية الصبان (١٢٠٦هـ) وذكر الراعي فيها أربع مرات فقط.

٥) حاشية تشويق الخلان على شرح الآجرومية لمحمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني كان حيًّا قبل (١٣٢٦هـ)، وذكر نقلا واحد عن الراعي.

منهج الراعي في شرحه:

لا يمكن الوقوف على منهج متكامل لطريقة شرح الراعي للألفية، لكن يمكن استخلاص بعض السمات مما ورد من شرحه:

- عنايته بإعراب بعض كلمات أبيات الألفية.
- عنايته بالرد على الانتقادات الموجهة للناظم كرده على أبي حيان، وردّه

(١) ينظر كلام المحقق في الأجوبة المرضية ص ٢٣. ولم يصنع فهرسا للكتب الواردة في النص.

على الأصفهندي وابن هشام والمنهاجي، وهذا يُظْهِرُ اطلاعه على شروح الألفية السابقة عليه.

➢ تعدُّ مصادر الراعي: كتاب سيبويه، وشرح ابن هشام، وأبي حيان، والشاطبي، والمكودي، على ألفية ابن مالك، وشرح الإيضاح لابن أبي الربيع، وإعراب الألفية للمنهاجي، إضافة إلى نقوله عن العلماء كشيخه ابن سمعت.

➢ نقله عن ابن أبي الربيع وتوقيره له، بل يعدُّ الراعي من مدرسة ابن أبي الربيع، فقد قال: "ولم أرَ الواوَ للاستئناف في كتب ابن أبي الربيع، ولم يسلِّمْهَا شيوخُنا ولا أتباعهم أتباع ابن أبي الربيع"(١).

➢ عنايته بتفسير الألفية وحل مشكلاتها وبالردود والمناقشات.

➢ استشهد ببعض الآيات، وذكر حديثين، وجزءًا من الأذان.

منهج العمل في الشرح:

لما لم يكن بين يدي مخطوط لشرح الراعي، فقد قمت بالآتي:

- جمعت أقواله التي نقلها العلماء عن شرح الراعي للألفية.
- اجتهدت في تبيان نهاية النقل عن الراعي، ففي بعض الأحيان لم يكن واضحًا.
- وضعت النصوص في مكانها من مواضع ألفية ابن مالك، وقد زينتها بأبيات الألفية ذات الصلة بالمسائل، ووضعت عناوين للمسائل تكشف عما تناوله الراعي.
- نسبت الأقوال إلى أصحابها، وكذلك خرجت النصوص الواردة شعرًا ونثرًا.
- ذكرت في الهامش سياق كلام الراعي، فقد يذكر العلماء ردًّا على كلام آخر، فيلزم من الفائدة ذكر الكلامين.
- ترجمت للعلماء الذين ورد ذكرهم في كلام الراعي.
- صنعت فهارس فنية حسب ما اقتضاه العمل.

*****

(١) حاشية يس على الألفية ٦/١.

(فتوح المدارك إلى ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله الراعي ٨٥٣هـ)

قال ابن مالك:

وَأَستَعِينُ اللهُ في ألفيَّهْ مقاصدُ النحوِ بها محويَّهْ

[١-مسألة: معنى (في)] "وقال الراعي: والظاهر أنه وَضَعَ (في) مَوضِعَ (على)؛ لأنَّ مادة أستعين تتعدَّى بعلى أهـ"(١).

*****

قال ابن مالك:

واحدُهُ كَلِمَةٌ، والقَولُ عَمّ وكِلْمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّ

[٢-مسألة: معنى الواو] "قوله: (وكَلِمَةٌ بها كلامٌ قد يؤمُّ) قال الراعي: الواو عطف لا استئناف؛ لأنه لا يُدَّعَى إلا إذا تعذَّرَ العطف، ولم أرَ الواوَ للاستئناف في كتب ابن أبي الربيع(٢)، ولم يسلِّمْهَا شيوخُنا ولا أتباعهم أتباع ابن أبي الربيع"(٣).

*****

قال ابن مالك:

بالجرِّ والتنوينِ والنِّدَا و(أل) ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ

---

(١) حاشية يس على الألفية ٤/١. وينظر الصحاح ٢٤٢١/٦. وقال الشاطبي: "وأتى بالحرف الذي يقتضي الظرفية ليجعل هذه القصيدة محلًّا للاستعانة بالله، وكأنه على حذف مضاف، أي: في نظم ألفية" المقاصد الشافية ١٦/١.

(٢) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، شرح جمل الزجاجي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، توفي (٦٨٨هـ). ينظر بغية الوعاة ١٢٥/٢، والأعلام ١٩١/٤.

ـ قال المرادي: "وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة، والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سُمِّيَت واو الاستئناف؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها" الجنى الداني ص ١٦٣.

(٣) حاشية يس على الألفية ٦/١.

[٣-مسألة: في لفظ: الندا] "وقال الراعي: والندا يمدُّ ويُقْصَرُ، وتضمُّ نونُه وتُكسَرُ[١]، ويُحْمَلُ في النظم على لغة القصر، فيَسْلَمُ من دعوى الضرورة[٢]، وضبطَه بعضُهم بالمد، وحذف همزة (ال) فرارًا من قصر الممدود، ومن قطع همزة الوصل، وهو مما أُجِيبَ عنه، قال: وتنبَّهْتُ له، وهذا غَلَطٌ فاحشٌ؛ لأنَّ قصر النداء لغة، وهمزة (ال) في النظم همزة قطع؛ لأنه صيَّرها اسما لمدلولها[٣]، وإنما تكون همزةَ وَصْلٍ إذا كانت حرفًا أو اسمًا موصولًا"[٤].

[٤-مسألة: في تعلُّق المجرورين بالمصدر "تمييز"] "وفي شرح الراعي: ولا يجوز أن يتعلق أحد المجرورين[٥] بتمييز؛ لأنه مصدر، ولم يقصد به العلاج، فهو كسائر الأسماء لا يصح له العمل إلا أن ينوب مناب والفعل[٦]، ولا ينوب منابهما إلا إن قصد به العلاج، قال ابن أبي الربيع في الكافي الكبير على الإيضاح:

---

(١) ذكر العلماء ضمَّ وكسرَ نونِ النداء، وبعضهم نصَّ على أنه ممدود، ولم يذكروا جواز القصر فيه، وذكر ابن منظور ندايًا في نداء، وقال: لغة لبعض العرب. ينظر جمهرة اللغة ١٠٦١/٢، والصحاح ٢٥٠٥/٦، ولسان العرب ٣٠٠/١٥، وتاج العروس ٥٨/٤٠. ونداء بوزن فِعَال، فالهمزة لام الكلمة، ونص في تهذيب اللغة على أنه ممدود ١٩٢/١٤، والمخصص ٤٤١/٤.

ـ قال ابن مالك: "والنِّدا مقصور النداء، وقد يُضَمُّ" إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٧١١/٢. وقال الأشموني: "فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد" حاشية الصبان ١٩٧/٣. والذي أراه أن الأمر خاضع لما ورد، ولم يرد إلا ضم وكسر النون ممدودا.

(٢) البصريون يجيزون قصر كل ممدود، ينظر ضرورة الشعر للسيرافي ص ٩٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٦.

(٣) قال سيبويه: "وإذا سمَّيتَ رجلا بـ اضرب أو اقتل أو اذهب لم تصرفه، وقَطَعْتَ الألفات حتى تصير بمنزلة الأسماء" الكتاب ١٩٨/٣.

(٤) حاشية يس على الألفية ٧/١.

(٥) يقصد (بالجر) و (للاسم) من كلام ابن مالك في البيت المذكور.

(٦) اشتراط نيابة المصدر عن حرف مصدري والفعل هو قول الجمهور، ووصفه ابن مالك بأنه شرط غالب لا دائم، ينظر همع الهوامع ٦٨/٥.

وانظر: هل يجوز إذا لم يقصد به العلاج أن يتعلق به ظرف أو مجرور متقدمان عليه أو متأخران مراعاة لحروفه أو لا؟[١] أهـ"[٢].

[٥-مسألة: في حد الاسم] "قال الراعي: وزاد بعض شيوخنا في حدِّ الاسم: أو ما قوَّتُه قوةُ كلمةٍ؛ ليدخل الضمير المستتر[٣]، فتذكرت يومًا هذه الزيادة في حدِّ الاسم، وقلتُ: لو تُصُوِّرَت في حدِّ الاسم لكان حَسَنًا، ففكَّرْتُ فوجدْتُ فعلَ الأمر مِنْ وَأَى يأِي إذا وعد[٤] لا يبقى منه إلا حركة على حرفٍ آخِر؛ لأنَّك إذا أمرتَ من يأي حذفتَ حرف المضارعة ولام الفعل، فيبقى الأمر إِ يا زيدُ، وتقِفُ عليه بهاء السكت، فتقول: إِهْ، فإذا وقع قبل هذه الهمزة ساكن يقبل الحركةَ جاز في لغةِ مَنْ ينقلُ حركتَها نقلُ الحركة، وحذف الهمزة مثاله: قلِ يا زيدُ، وكان أصله: قلْ إِ يا زيدُ، فنَقَلَ كسرةَ الهمزة إلى لام قلْ، وحُذِفَت الهمزةُ، فبقي: قلِ يا زيدُ، بالجرِّ، فلم يبقَ من الفعل إلا الكسرةُ التي تحت لام قلِ، وقد ألغزْتُ بذلك بما ذكرته في شرح الجرومية[٥] أهـ"[٦]. "ثم قال الراعي: ولو كان النقل لتاء التأنيث الساكنة كان

---

(١) قال ابن أبي الربيع: "وإن لم يُرَدْ به [المصدر] العلاجَ كان المصدر كسائر الأسماء لا يصِحُّ له عملٌ؛ لأن عمله بالنيابة على حسب ما تقدَّمَ، ولا يمكن فيه النيابة مناب الفعل إلا مع العلاج؛ لأن الفعل إنما وضعَ لذلك" الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١٠٦٩/٣.

(٢) حاشية يس على الألفية ٨/١.

(٣) ذكر هذه الزيادة في المستقل بالمفهومية ص ١١٥.

(٤) ينظر في الفعل (وأى) الصحاح ٢٤١٨/٦.

(٥) ذكر في المستقل بالمفهومية ص١١٩ الفعل وأى، وبقية كلامه هنا، ثم قال:"وقد ألغزت في ذلك بقولي:

حَاجَيْتُكم نُحاتَنَا المِصريهْ
أُولي الذَّكَا والعلمِ والطَّعْمِيَّهْ
مَا كَلِمَاتٌ أربعٌ نحويهْ
جُمِعْنَ في حرفينِ للأُحْجِيَّهْ

... وألغزت فيه أيضًا بقولي:

في أيِّ قولٍ يا نحاةَ الملَّهْ
حركةٌ قامتْ مقامَ الجملهْ"

المستقل بالمفهومية ص ١٢٠ بتصرف. والأبيات من الرجز.

(٦) حاشية يس على الألفية ٩/١.

الإلغاز أحسن، فإنه حرف واحد اجتمع فيه ثلاث كلمات نحوية، وذلك نحو قولك: قالتِ زيدًا، فتاء التأنيث كلمة، والكسرة قامت مقام فعل الأمر من وأى، وفاعله، فهي تاء مكسورة تعد في ثلاث كلمات نحوية"(١).

*****

قال ابن مالك:

وماضِيَ الأفعالِ بالتَّا مِزْ وسِمْ بالنُّونِ فعلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِمَ

[٦-مسألة: ال في: بِالتا] "(بالتا مز) قال الراعي: الألف واللام في التاء لا يجوز أن تكون للجنس(٢)؛ لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه(٣)، قالوا: وإن جُعِلَت للعهد فيكون العهد في إحداهما(٤)؛ إذ كل واحدة مختصة به(٥)، والأولى أن يكون(٦) لتاء التأنيث؛ لقربها؛ ولأن العهد كالضمير يرجع للأقرب، وقال أبو حيان(٧): وكلا التاءين تميِّزُه، وقد أفرد ولا أدري أيهما أراد، وإرادة الجمع ممتنعة؛ لأنه يكون من إطلاق المفرد على المثنى، وهو سماعي(٨). وقيل: يمتنع إرادتهما معا؛ لاختلاف حقيقتهما، قلتُ: ولا حاجة لهذا التحقيق في الألفاظ إذا عَرَفَ المعاني؛ لأن كُلًّا من التاءين خاصة به، فأيهما قصد كان قصده صحيحًا، والأولى أن يُحْمَلَ على إرادة

(١) حاشية يس على الألفية ١/٩-١٠. ولم يحدد يس موضع انتهاء كلام الراعي، لكنني بعد تأمل أظنه انتهى هنا.

(٢) نقل الصبان هذا القول عن الراعي، وهو أن (أل) لا يجوز أن تكون للجنس، ينظر حاشية الصبان ١/٩٢.

(٣) فـ أل في التاء إن كانت جنسية تشمل جنس التاء وهذا يدخل فيه التاء الخاصة بالأسماء.

(٤) يقصد في قول ابن مالك: (بتا فعلْتَ وأَتَتْ). الأولى تاء الفاعل، والثانية تاء التأنيث.

(٥) أي: بالفعل.

(٦) أي: العهد.

(٧) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، الإمام العلَم، شرح ألفية ابن مالك، والتسهيل، وصِفَ بالإمام المطلق في النحو والصرف (ت ٧٤٥هـ). ينظر بغية الوعاة ١/٢٨٠.

(٨) ينظر كلام أبي حيان في منهج السالك ١/١١.

التاءين معًا، فيكون من إطلاق المفرد على المثنى، كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [١]؛ لأنه وإن كان غيرَ فصيحٍ، فيشفع له حسن المعنى المقصود، ويغتفر مثله في النظر، والظاهر أنه أراد لفظ التاء المتقدمة التي تنقسم بالصفة إلى قسمين أ هـ"[٢].

*****

قال ابن مالك:

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا والأصلُ في المبنيِّ أنْ يُسَكَّنَا

[٧-مسألة: في تعدد أسباب البناء][٣] "وبهذا يسقط قول الراعي: إن قول المكودي[٤]: إن أمس بنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة نحو: أمسنا مبارك[٥] أولى من قول غيره لالتقاء الساكنين"[٦].

وجاء في تشويق الخلان: "قال يس: قال الراعي في شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم: وعدَّ منها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي، نحو: ضربوا ما نصه هكذا: قالوا: والظاهر في الماضي والأمر المسندين

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة المائدة.

(٢) حاشية يس على الألفية ١/١٠-١١. قال يس: "وفي قوله: كقوله تعالى: (على لسان) إلخ نظر؛ لأن ما في الآية من باب إضافة المثنى إلى متضمنه، وليس ما هنا منها، وتلك الإفراد فيها فصيح مقيس، نعم الجمع أفصح كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] وغير الأفصح إنما هو التثنية لا الإفراد، نحو: أكلتُ رأس الكبشين" حاشية يس على الألفية ١/١١.

(٣) قال الشيخ يس: "إذا قيل: بُنِيَ كذا لكذا أو حُرِّكَ أو كانت الحركة كذا لكذا فليس المعنى على الانحصار في ذلك السبب، فقد تعدَّدُ الأسباب" حاشية يس على الألفية ١/٢١. ولذا بعد هذا الكلام ذكر سقوط كلام الراعي، وفحواه أنه ممن يلتزم عدم تعدد أسباب البناء.

(٤) عبد الرحمن بن علي بن صالح، أبو زيد المكودي، شرح الألفية والآجرومية ت (٨٠٧هـ)، ينظر الضوء اللامع ٤/٩٧.

(٥) ينظر شرح المكودي ١/٩٢، والمثال فيه: ذهبَ أمسنا. وكلمة: مبارك في الحاشية: مبراك، وأظن الصواب ما أثبته.

(٦) حاشية يس على الألفية ١/٢١.

إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون، فإنهما أخوان، والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبنى على حرف النون؛ لأن سيبويه –رحمه الله– قال في باب التسمية بالحروف: إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول: يضربان، ويضربون، وهذا دليل على أنه مبني على حذفها[١]أهـ وهو عجيب فليُتَأَمَّل"[٢].

*****

قال ابن مالك:

مِنْ ذاك ذو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالــ فَمُ حيثُ الميمُ منه بانَا

[٨–مسألة: إعراب صحبة] "صحبة، قال الراعي: مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال، وقد جعله ابن جابر[٣] مفعولا مقدما بـ أبان[٤]، وهو منقود؛ لأن إنْ لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا، فإن قيل: الاشتغال إنما يكون إذا كان الشاغل ضميرا ولا ضمير هنا، أجيب بأنه لا يتقيد بذلك" [٥].

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢٠٩/٣.

(٢) حاشية تشويق الخلان ص ٢٢٩. يبقى أن الماضي يسبق المضارع، بل يؤخذ المضارع منه، فكيف يسوِّي بينه وبين الأمر المأخوذ من المضارع؟

(٣) هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر، الأندلسي الهواري المالكي أبو عبد الله الأعمى النحوي، رحل إلى مصر، وسمع من أبي حيان، شرح ألفية ابن مالك، وهو كتاب مفيد يعتني بإعراب الأبيات، توفي (٧٨٠هـ). بغية الوعاة ٣٤/١.

(٤) وهو قول الشيخ خالد الأزهري في تمرين الطلاب ص ٩. وقال الصبان: "صحبة مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لـ أبانا؛ لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، واشتراط كون الشاغل ضميرا أكثري لا كلي، أو الضمير مقدر قاله يس، وقد يقال: إذا جعل صحبة مفعولا مقدمًا لـ أبانا فقد وليَ إنْ الفعل الظاهر تقديرًا" حاشية الصبان ١٢٨/١.

(٥) حاشية يس على الألفية ٢٤/١. وهذا الموضع لم يحدد فيه يس نهاية النقل عن الراعي، لكن سياق الكلام يدل على أن لـ يس كلاما متداخلا مع الراعي، وغلب على ظني أن جوهر كلام الراعي هو إعراب صحبة، والله أعلم.

[٩-مسألة: في قول ابن مالك (والفم)] "وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية، وأنه إذا فُهِمَت المعاني لا مشاحة في الألفاظ"(١).

*****

قال ابن مالك:

وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ لا لليا كـ جَا أخو أبيك ذا اعْتِلَا

[١٠-مسألة: جواب نقد لأبي حيان](٢) "والجواب أن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه لا إلى ما هو موجود فيه، قاله الراعي"(٣).

*****

قال ابن مالك:

بالألفِ ارفعِ المثَّنى وكِلَا إذا بمضمرٍ مضافًا وُصِلَا

[١١-مسألة: إعراب جملة وُصِلَ] "وجملة (وُصِلَ) في موضع جر بإضافة إذا إليها كذا في شرح الراعي" (٤).

****

قال ابن مالك:

كِلْتَا كذاكَ اثنانِ واثنتَانِ كـ ابنَينِ وابنتينِ يَجْرِيَانِ

---

(١) حاشية يس على التصريح ٦٢/١، وتشويق الخلان ص ١٣٨. والمناقشة التي ذكرها الراعي هي قول بعض النحاة: إن الفم إذا فارقته الميم لم يعد هو لفظ (الفم)، وهو المفهوم من قول ابن مالك: (والفم حيث الميم منه بانا)، وأجاب عنه يس بأن المقصود ما يدل على مسمَّى الفم بميم أو دونه.

(٢) ذكر الشيخ يس أن أبا حيان وابن هشام نقدا قول ابن مالك (يضفن) بأن الضمير راجع إلى جميع الأسماء الستة ومن جملتها ذو وهي لا تنفكُّ عن الإضافة، فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها، ثم نقل جواب الراعي، ينظر منهج السالك ٢٩/١، وأوضح المسالك ٤١/١، ومن هنا نستخلص اطلاع الراعي على شروح الألفية، ودفاعه عن ابن مالك في بعض المواضع.

(٣) حاشية يس على الألفية ٢٧/١.

(٤) حاشية يس على الألفية ٢٧/١. وكذا قال الشيخ خالد، ينظر تمرين الطلاب ص ١٠.

[١٢-مسألة اعتراض على أبي حيان] "وبه يُعْلَمُ ما في كلام الراعي، وأنَّ اعتراضه على أبي حيان غير محرر"(١).

*****

قال ابن مالك:

وتَخْلُفُ اليَا في جميعِهَا الألفْ جرًّا ونصبًا بعد فتح قد أُلِفْ

[١٣-مسألة اعتراض على قول الناظم تخلف] "(وتخلف اليا) إلخ قال الراعي: اِعتُرِضَ على الناظم قوله: (تخلف) بأنه يوهم أنَّ الياء تكون للرفع، والألف يكون في الجر والنصب؛ لأنَّ الخَلَفَ يُوقَعُ موقعَ ما هو خَلَفٌ عنه، وذلك لا يكون فيها"(٢).

****

قال ابن مالك:

وشِبْهِ ذَيْنِ وبه عِشْرُونا وبابُه أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

[١٤-مسألة إعراب: وبابه] "قال الراعي: وفيه تقدم المعطوف بلا ضرورة"(٣). *****

---

(١) حاشية يس على الألفية ٢٩/١. قال أبو حيان: "وكلا وكلتا عطف على قوله: بالألف ارفع المثنى، فيدل على أن كلا وكلتا ليسا بمثنيين من حيث الصناعة، وهذا على مذهب أهل البصرة ... وأما غيرهم فإنهما عندهم مثنيان لفظًا ومعنًى". منهج السالك ٣٤/١.

(٢) حاشية يس على الألفية ٢٩/١. أجاب عن ذلك ابن هشام، قال: "المراد بـ تخلف أنها تكون في موضعها، وقائمة مقامها من حيث إنها دالة على مقتضى العامل لا في الفرع الخاص الذي يثبت لها مثل: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩]" حاشية يس على الألفية ٢٩/١.

(٣) حاشية يس على الألفية ٣٠/١. قال الشيخ يس: "وجعل بعض شيوخ الوقت (بابه) عطفًا على ضمير (ألحق)" ثم نقل اعتراض الراعي على هذا الإعراب. وأعربه الشيخ خالد معطوفا على عشرون، ينظر تمرين الطلاب ص ١١. وتقديم المعطوف على المعطوف عليه من الضرورات الشعرية، ومنه من الطويل:

وأنتَ غريمٌ لا أظنُّ قضاءَهُ ولا العنزِيَّ القارظَ الدهرَ جائيا

ـ فقدم العنزي المعطوف على المعطوف عليه، وهو الضمير في جاء، ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١١.

قال ابن مالك:

وبابُهُ ومِثْلَ حينٍ قد يَرِدْ ذا البابُ وهْوَ عندَ قومٍ يَطَّرِدْ

[١٥-مسألة إعراب مثل] "ولا يجوز رفع مثل قاله الراعي"(١).

[١٦-مسألة في تفسير كلام ابن مالك] "أقول: هذا المعنى لا تظهر له فائدة زائدة على قوله: ومثلَ حينٍ قد يَرِدُ، إلا إذا قيل: إنَّ هذا لا يدلُّ على الاطِّرَادِ خُصُوصًا، و(قد) تُشْعِرُ بالقلَّةِ، وكان عليه أن يتعرَّضَ لذلك كما تعرَّضَ له الراعي" (٢).

*****

قال ابن مالك:

وما بتا وألفٍ قد جُمِعَا يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النصبِ معَا

[١٧-مسألة: حذف التنوين من (تاء) من قول ابن مالك: وما بتا وألف قد جمعا غلطٌ] قال الراعي: "سمعتُ كثيرًا من صدور الطلبة بمصر يحذفون التنوين من نحو: تا، من قول ابن مالك: (وما بتا وألفٍ قد جُمِعَا) ومثل قوله في آخر الألفية: (ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا(٣)) فقرأته على بعضهم، وسألتهم عن (طا) في قوله: (طا تا افتعال ردَّ إثر مطبِق(٤)) فنوَّنُوه، فطلبتهم بالفرق فانقطعوا، ولم يعرفوا أصل المسألة، وبلغني أنَّ بعض كبار المشائخ سُئِلَ عن ذلك فتوقَّف، وسألني بعضُهم عن ذلك، والجواب: أنَّ حذف التنوين فيها غلطٌ؛ لأن تا وفا وطا ونحوها من أسماء الحروف ثلاثية الحروف، ولامها همزة(٥)؛ لأن أصلها تاء وفاء وطاء،

---

(١) حاشية يس على الألفية ٣٢/١. ومثل حال من فاعل يرد. تمرين الطلاب ص ١١.

(٢) حاشية يس على الألفية ٣٣/١. والمعنى الذي يشير إليه يس هو تعليل الشاطبي لمجيء سنين وبابه مثل حين، ونقل الشاطبي نقلا عن التسهيل، ثم ذكر يس ما ذكره مما نسب إلى الراعي.

(٣) تمامه: ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا وشذَّ في ذي الهمز نحو: ائتكلا

(٤) تمامه: طا تا افتعال رُدَّ إثْرَ مطْبِقِ في ادَّانَ وازدَدْ وادَّكر دالا بقِي

(٥) قال سيبويه: "واعلم أنك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو: البا والتا وأخواتهما اسما للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى (لا) إذا سمَّيتَ بها، تقول: هذا باءٌ كما تقول: لاءٌ، فاعلم" الكتاب ٢٦٦/٣.

ونحو ذلك بهمزة في الآخر، فلما اضطر الشاعر حذف الهمزة ضرورة على غير قياس كما حذفت لام (يد) و (دم) في الفصيح على غير قياس أيضًا، فانتقل الإعراب لذلك وعاد التنوين لما قبل الألف، فنوِّن كما كان ذلك في نحو: عصا وفتى؛ لأن أسماء الحروف لا موجب لمنع صرفها؛ لأنها نكرات(١)، ولهذا صَحَّ دخول أل عليها، ولا بد لها من تنوين التمكين، والتنوين لا يصحَبُ ساكنا، وإنما يصحب المتحرك، فيتبع آخر حركة في الاسم، فصار مقصورا كما مرَّ، وإنما انتقل الإعراب للألف؛ لأن حذف همزته على غير قياس، ولو كان قياسًا كان الإعراب على الهمزة المحذوفة، كما كان ذلك في قاضٍ، وغازٍ وبابهما، وإنما غرَّ الجماعة فيه حذف التنوين من تا في قوله أولا: بتا فعلتَ وأتتْ، وسيأتي أنه مضاف لـ فعلتَ، فإن قلت: نون تا وفا وطا ونحوها كما ذكرتَه، فلمَ حذف التنوين من تا في قوله: بتا فعلتِ، وفي قوله: طا تا افتعال، وفي قوله: فا أمر أو مضارع، وفي قوله:

وقبلَ بَا اقلِبْ ميمًا النونَ إذا كان مسكَّنًا كَـ مَنْ بَتَّ انبِذَا

قلت: أما (تا افتعال) فـ تا مضاف لافتعال، وكذلك فا مضافة لـ أمر، وكذلك تا فعلتِ؛ لأنه مضاف لـ فعلت، فلا تنوين فيها، وأما حذفه من با في قوله: (قبل با اقلب)، فالظاهر أنه حذف تنوينه لالتقاء الساكنين كما حذف في قراءة مَنْ قرأ(٢) ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ (١) ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾(٣) ونحوه، بخلاف مسألتنا، فليس فيها التقاؤهما، فإن قلت: الحروف تذَّكر وتؤنث، فلمَ لمْ يُذَّعَ فيها منع الصرف عند تأنيثها؟ قلتُ: أسماء الحروف نكرات كرجل وفرس فلا تعرَّف إلا بأل أو بالإضافة، فلو سمَّيت لفظ الحرف صار علمًا لما جعلته اسما له، لفظه أكان أو غيره، إذا

(١) قال السيرافي: "جعل سيبويه حروف التهجِّي نكرات إلا أن تدخل عليها الألف واللام" شرح السيرافي ٣٢/٤.

(٢) قرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وغيرهم (أحدُ الله) بغير تنوين، وقد تركَ التنوين لالتقاء الساكنين، وقيل: طلبا للخفة. ينظر معجم القراءات ٦٣٦/١٠ د.عبد اللطيف الخطيب.

(٣) الآية (١-٢) من سورة الإخلاص.

سمَّيت بلفظ مِنْ أو قَدْ أو سميت بـــ نا الضمير ونحو ذلك، فإنه يُعْتَبَرُ فيه ما يعتبَرُ في باب التسمية من وجوب تكميله إن كان على حرف واحد أو على حرفين ثانيهما حرف مدٍّ ولين، وجواز تكميله إن كان على حرفين ثانيهما صحيح، فإن كان علـــى ثلاثة أحرف بقي على حاله، ولم يحتج إلى التكميل، وحينئذ يعتبر في منع صرفه أو جوازه نقلُه من مذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة فيمتنع صرفه، أو يكـــون كهنـــد فيجوز صرفه أو نحو ذلك مما هو مذكور في محله.

فإن قلتَ: فلم لم يدّعَ فيه البناء على حرفين ثانيهما حرف مد ولين، فيكون فيه الشبه الوضعي؟ قلتُ: إنما يعتبر الشبه الوضعي في الأسماء التي وضعت وضـــع الحروف، وأسماء هذه الحروف لم توضع وضع الحروف؛ لأنها إنما وضعت على ثلاثة أحرف وأحدثت الضرورة حذف لامها فلا تأثير لهذا الشبه أصلًا"(١).

*****

قال ابن مالك:

كذا أولاتُ والذي اسمًا قد جُعِلْ كـــ أَذْرِعَاتٍ فيه ذا أيضًا قُبِلْ(٢)

[١٨-مسألة: إعراب أيضًا] قال الراعي: "وأما انتصابه في المثال المذكور(٣) ونحوه، فالظاهر أنه مصدر في موضع الحال، فيكون التقدير باســـم فاعـــل عنـــد الكوفيين أو على حذف مضاف عند البصـــريين، وتقـــدير المضـــاف أولـــى؛ لأن الإضافة تكون بأدنى ملابسة، فيجوز معها أن يكون حالا من فاعل (قال) أو مـــن ضمير القول في الفعل أو من المفعول، وقد أعربته في فتوح المدارك إلى إعـــراب

(١) المسألة السابعة والعشرون (حذف التنوين من تاء من قول ابن مالك: وما بتا وألف جمعا غلـــط) الأجوبة المرضية ص ١٦٧ – ١٧٠. وهو نقل طويل، ولم ينصَّ على ذكره في شـــرح الألفيـــة، لكنه شرح لكلمة في بيت ابن مالك، ولذا نقلته بتمامه.

(٢) ذكرتُ هذا البيت وكتبت كلام الراعي عليه؛ لأنه أول موضع في الألفية تُذْكَرُ فيه كلمة: أيضًا.

(٣) المثال هو: قال أيضًا.

ألفية ابن مالك حيثما وقع فيها حالا إما من المسألة المذكورة معه، وإما من فاعل: (قال محمد هو ابن مالك) أوله"[١].

*****

قال ابن مالك:

وجُرَّ بالفتحةِ ما لا ينصرفْ ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعد أل رَدِفْ

[١٩-مسألة: ردف في كلام ابن مالك ليست حشوا] "وإيضاحُه قولُ الراعي: ردف، قيل: إنه حشو، وليس بحشو؛ لأن البعدية لا تقتضي الاتصال كما صرح به ابن الربيع[٢] وغيره" [٣].

قال ابن مالك:

واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلانِ النُّونا رفعًا وتَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا

[٢٠-مسألة: حكاية نحوية في وزن تغزون وترمين] "وشرَحَ ذلك الراعي في الأجوبة المرضية في الأسئلة النحوية"[٤].

*****

قال ابن مالك:

وسمِّ معتلًّا من الأسماءِ ما كـ المصطفَى والمرتقِي مَكَارِمَا

---

(١) الأجوبة المرضية ص ٢٤٦.

(٢) قال ناظر الجيش: "وقد قيل: إن اللام في: كتب لخمس خَلَوْنَ، بمعنى بعد، وأن المراد: كتب بعد خمس خلون، وردَّهُ ابن أبي الربيع بأن الكَتْبَ كان متصلا بالخمس، وبعد لا تعطي ذلك؛ لأن البعدية لا تقتضي الاتصال، وهو ردٌّ صحيح" تمهيد القواعد ٢٩٣١/٦.

(٣) حاشية يس على الألفية ٣٥/١.

(٤) حاشية يس على الألفية ٣٦/١. قال يس: "وأورد هنا الشاطبي حكاية نقلها ابن غازي، ولم يشرح ما فيها وشرح ذلك الراعي في الأجوبة المرضية في الأسئلة النحوية" والحكاية في المقاصد الشافية ٢١٨/١، وإتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي ٢٢٣/١، وأوردها الراعي، قال: "المسألة العشرون وزن تغزون وترمين" ثم ذكر الحكاية ليوضح وزن الفعلين، الأجوبة المرضية ص ١٢٩ – ١٣٣ وفيها عشرة مسائل.

[٢١-مسألتان: متعلَّق (من الأسماء) والتأسيس في القافية] "قوله: (من الأسماء) قال الراعي: متعلق بـ سَمٍّ، و(من) بيانٌ لـ ما، وما موصولة، وهي مفعول أول بـ سمٍّ، و(معتلا) مفعول ثان، و(كالمصطفى) صلة ما، والكاف متعلقة بفعل محذوف، أي: الذي استقر شبيها بالمصطفى، قال: ولا يجوز تعلق (من الأسماء) بالصلة لتقدمه على الموصول، ولا يجوز أن يكون (كالمصطفى) صلة لمصدر محذوف فيكون في موضع نصب؛ لأنه يكون المصدر وفعله العامل فيه محذوفين، ولا يجوز مثل ذلك، هذا وقال هو والشاطبي[١]: إن في النظم جعل (مكارما) قافية مع قوله: الأسماء ما، فاعتد بالألف في الأسماء ما تأسيسا مع فقد شرطه[٢]، واختص الراعي بالاعتراض بالتضمين[٣] والفصل بين الصلة والموصول؛ لأنه جعل الموصول في بيت والصلة في آخر" [٤].

*****

قال ابن مالك:

والثانِ منقُوصٌ ونصبُهُ ظَهَرْ ورفعُهُ يُنْوَى كذا أيضًا يُجَرّْ

[٢٢-مسألتان: تفسير يُنْوَى. مجيء الواو قبلها ضمة في الأسماء المعربة] "قوله: (ورفعه ينوى) قال الراعي: وتفنن الناظم في العبارة، فقال في الأول: قُدِّرَ، وفي الثاني: يُنْوَى، لا كما قيل: خصَّ التعذُّر بالمقدَّر، والاستثقال بالمنوِيِّ، وقوله

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٢٢٦/١. والشاطبي هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أصولي من أئمة المالكية، له الموافقات، والمقاصد الشافية، والاعتصام، توفي (٧٩٠هـ) ينظر الأعلام ٧٥/١.

(٢) قال الشاطبي: "فاعتد بالألف في: الأسماء ما، تأسيسًا مع كون كلمة الروي منفصلة منه، وليست بضمير، والوجه ان يكون متصلا بكلمة الروي ما لم يكن ضميرا أو لم يعتد بها تأسيسًا" المقاصد الشافية ٢٢٦/١، وينظر نهاية الراغب ص ٣٥١.

(٣) "التضمين: وهو أن يعلِّقَ القافية بما بعدها". نهاية الراغب ص ٣٧٦.

(٤) حاشية يس على الألفية ٣٨/١. وقوله مبنيٌّ على أنَّ كلَّ شطرٍ بيتٌ منفردٌ، وأجاب يس بقوله: "والصحيح أن البيت مجموع المصراعين".

بعدُ في الموضعين: انوِ يدفع قول هذا القائل ... قال الراعي: قلتُ: قد وُجِدَ في المبنيات والأعجميات وملازم الإضافة كـ ذو[١]، فإنها معربة بالحركات على المذهب الصحيح[٢]، فالقاعدة إذن كما قال شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت[٣] -رحمه الله- أنه لا يوجد اسم عربي معرب غير ملازم للإضافة آخره واو قبلها ضمة، ومتى أدى قياس إلى ذلك رفض بقلب الضمة والواو ياء" [٤].

وفي حاشية البهوتي: "قال الراعي: فيه تورية من جهة أنَّ لفظ الثانِ منقوصٌ أيضًا"[٥].

*****

قال ابن مالك:

فالألفَ انوِ فيه غيرَ الجزمِ وأَبْدِ نَصْبَ مَا كـ يَدْعُو يَرْمِي

والرفعَ فيهما انوِ واحذِفْ جازِمَا ثلاثهنَّ تَقْضِ حكمًا لازمَا

[٢٣-مسألة نصب الألف] "وعبارة الراعي: أي: اِقْصِدِ الألفَ اِنْوِ فيه الرفعَ والنصبَ أي: قَدِّرْهُما في الألف انتهت" [٦].

---

(١) أي: وُجِدَ الاسم المنتهي بالواو وقبلها ضمة.

(٢) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف. ينظر الهمع ١٢٤/١.

(٣) أبو الحسن علي بن سمعت الأندلسي الغرناطي الفقيه النحوي، ولم تحدد له تاريخ وفاة، ينظر نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٣٣٣.

(٤) حاشية يس على الألفية ٣٨/١. قال السيرافي: "إنما أراد بهذا الفرق بين الاسم والفعل؛ لأن الضمّ اختصّ به الفعل ليتبين معنى فعل، وليس في الأسماء هذا، وما كان في آخره واو قبلها ضمة، فإنما اختص به الفعل" شرح السيرافي ٧٦/٤.

(٥) حاشية البهوتي ص ٢٢٠.

(٦) حاشية يس على الألفية ٣٩/١. ذكر يس إعراب الشاطبي قائلا: "قال الشاطبي: الألف منصوب بفعل مضمر يفسره (انو فيه) من باب الاشتغال، ويجوز الرفع لكنه خلاف المختار أهـ". وينظر المقاصد الشافية ٢٣٢/١، ثم نقد كلًّا من الشاطبي والراعي، قال: "وكلاهما لا يفي بالمقصود، وإيضاح المقام: أنه هل يشترط في الاشتغال [اتحاد] جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه أو لا؟ وعلى عدم الاشتراط يقدر عاملٌ يناسب المقام، وهنا المشغول به مفعول فيه، والمشغول عنه لا يصح فيه ذلك، إذ لا يقال: الأصل انو في الألف إلا على جهة الندور؛ لأن حذف الجار إنما يطرد مع أَنَّ وأَنْ وكي، وقد يقال: مجرور في مفعول به على الأصل، فالجهة متحدة غاية الأمر أنه لم يقدَّرْ عاملٌ مماثلٌ للمذكور لمانع صناعي على حدِّ زيدا مررت به" حاشية يس ٣٩/١.

[٢٤-مسألة حذف حروف العلة لغير الجزم] "وقال الراعي: قيل: فيه إشارة إلى أن هذه الأحرف قد تحذف لغير جازم جوازًا كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيلِ إِذَا يَسرِ﴾[١] ﴿ سَنَدعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[٢]"[٣].

*****

قال ابن مالك:

وذو اتصالٍ منه ما لا يُبْتَدَا ولا يلِي إلا اختيارًا أبدَا

[٢٥-مسألة إعراب (وذو اتصال منه ما لا يبتدا)] "وقال الراعي: (ذو) مبتدأ، وخبره (ما) وصلتها، ويجوز العكس، وهو أولى لتعريف (ما) وتنكير (ذو)، وقيل: لا يليق؛ لأن (ذو) جرى مجرى المعرَّف، و(ما) كالتعريف له، واصطلاح النحاة ما ذكرته لك أولا[٤]، ومنه في موضع الصفة لـــ ذو، أي: لصاحب الاتصال لا للاتصال، ولا يصح تعلقه بالاتصال، ولا أن يكون صفة له[٥] ولا حالا منه؛ لأنه للمضاف لا للمضاف إليه، قالوا: و(ذو) إن جعل صفة لموصوف محذوف تقديره: وضميره ذو اتصال من الضمير فلا معنى له، قيل: إنها جرت مجرى الأسماء فلا يحتاج إلى موصول[٦] يجري عليه، واستصعب بعض الشيوخ هذا المحل من النظم بحيث قال: إنه من المواضع التي يعتقد سهولتها، وهو مما تقف عنده أفهام كثير من الفحول أهـ"[٧].

*****

(١) الآية (٤) من سورة الفجر.

(٢) الآية (١٨) من سورة العَلَق.

(٣) حاشية يس على الألفية ٤٠/١. قال سيبويه: "وجميع ما لا يحذَفُ في الكلام وما يختار فيه ألَّا يحذَفَ يحذَفُ في الفواصل والقوافي" الكتاب ١٨٤/٤.

(٤) "إذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر" الهمع ٢٧/٢.

(٥) أعربه الشيخ خالد نعتا للاتصال. تمرين الطلاب ص ١٤.

(٦) المناسب لكلامه أن يقول: موصوف.

(٧) حاشية يس على الألفية ٤٣/١.

قال ابن مالك:

للرفعِ والنصبِ وجرٍّ (نا) صلَحْ كـــ اعرف بنا فإننا نلنا المِنَحْ

[٢٦-مسألة: رد اعتراض أبي حيان] "قال الراعي: والجواب أنه لـــيس فـــي النظم ما يقتضي الحصر"(١).

*****

قال ابن مالك:

وذُو ارتفاعٍ وانفصالٍ أنا هُو وأنتَ والفروعُ لا تَشْتَبِهُ

[٢٧-مسألة: تفسير وذو ارتفاع] "وعبارة الراعي: بمعنى أنه يعطـــي مـــن المعنى في مقتضى عامل الرفع ما يعطيه الاسم المرفوع"(٢).

*****

قال ابن مالك:

وفي اختيارٍ لا يجيءُ الْمُنْفَصِلْ إذا تأتَّي أنْ يجيءَ المتَّصِلْ

[٢٨-مسألة شرح بيت (وفي اختيار)، ودفاع عن الناظم] "وقـــال الراعـــي: تقديرُ النظمِ: لا يجيءُ الضميرُ الواحدُ المنفصل، فهو على حذفِ الموصوفِ وإبقاء صفته لدلالة الكلام عليها، وأَنَّه سيذكر بعدُ اجتماعَ الضميرين، وأيضًـــا فالمختـــار

(١) حاشية يس على الألفية ٤٥/١. ذكر يس كلام الراعي ردًّا على كلامٍ لأبي حيان، قال يس: "قوله: (للرفع) إلخ اعترضه أبو حيان بأنه لا اختصاص لـــ نا بهذا الحكم، بل تشاركها في ذلك اليـــاء، وزاد بعضهم صيغة هم" وينظر منهج السالك ٥٩/١. وقد ردَّ يس كلام الراعي، قال: "أقول: فيـــه تقديم المعمول [للرفع] وهو مؤذن بذلك على المختار، فالأولى الجواب بما في التوضيح" حاشـــية يس ٤٥/١. وما أشار إليه يس هو قول ابن هشام: "وهذا غير سديد؛ لأن ياء المخاطبة غير يـــاء المتكلم، والمنفصل غير المتصل" أوضح المسالك ٨٧/١.

(٢) حاشية يس على الألفية ٤٥/١. نقل يس كلام الراعي ليصحح به اعتراض أبي حيان أن تســـمية الضمير (ذو ارتفاع) ليس بجيد؛ لأن الضمائر مبنية لكن يحكم على موضعها بالإعراب. وينظـــر منهج السالك ٦٠/١.

عنده في الضميرين الاتصال إذا كان العامل ناسخًا أو غيرَه، وغيرُ الاختيار يشملُ الضرورةَ وغيرها، فلا يردُ على الناظم أهـ"[١].

*****

قال ابن مالك :

وقَدِّمْ الأخصَّ في اتصال وقدِّمَنْ ما شئت في انفصالِ

[٢٩-مسألة: في تقديم الأخص من الضمائر] "وفي شرح الراعي: يجب تقديم الأخص، ولو كان غير فاعل في المعنى؛ لأجل اتصال الضميرين، وأَورَدَ عليه قوله بعد: (والأصلُ سبقُ فاعل)، فإن ظاهره أنَّ ما كان فاعلا في المعنى يسبق، ولو كان غير الأخص، وأُجِيب بتقييده، أي: وقدم الأخص إن كان فاعلا في المعنى، قلتُ: ولا يخفى ضعفه، ولو سُلِّمَ، فقد قال بعد ذلك:

وتَرْكُ ذاك الأصلِ حتمًا قد يُرَى[٢]

ومحله ما إذا كان الضميران منصوبين كما يدل عليه التمثيل بـــ سلنيه وخلتنيه، فإن ضمير الرفع تقدم مطلقا " [٣].

*****

قال ابن مالك:

ولِاضطرارٍ كـــ بناتِ الأوبَرِ كذا وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ السَّرِي

[٣٠-مسألة: منع صرف هريرة] "وأطال في ذلك ابن غازي[٤] عند قول

---

(١) حاشية يس على الألفية ٤٦/١. الذي أورد على الناظم في هذا البيت هو أبو حيان، نقل عنه الشيخ يس: "قال أبو حيان: ظاهر كلامه أنه إذا تأتى المتصل لن تأتِ بالمنفصل في اختيار الكلام، وبيَّنَ بعد ذلك أن الضمير يجيء منفصلا وإن كان يتأتى مجيئه متصلا" وينظر منهج السالك ٦٥/١.

(٢) من بيت لابن مالك في باب تعدي الفعل ولزومه وتمامه:

ويلزم الأصلُ لموجبٍ عرا وتركُ ذاك الأصلِ حتمًا قد يُرَى

(٣) حاشية يس على الألفية ٤٩/١. وهو من المواضع التي لم يبين فيها يس نهاية كلام الراعي.

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني، أبو عبد الله، المكناسي، مؤرخ وفقيه مالكي، وشرح ألفية ابن مالك، ت (٩١٩هـ) ينظر نيل الابتهاج ص٥٨١، والأعلام ٣٣٦/٥.

الناظم: كبنات الأوبر[١]، والراعي في الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية"[٢].

قال ابن مالك:

وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلَا لِلَمحِ ما قد كان عنه نُقِلَا

[٣١-مسألة: عود الضمير على أل في الأعلام] "والراعي لم يراعِ هذا المعنى، بل قال: للألفِ واللام المفهومين من (أل)"[٣].

*****

قال ابن مالك:

والثانِ مبتدًا وذا الوصفُ خبرْ إنْ في سِوَى الإفرادِ طِبْقًا استقرّ

[٣٢-مسألة: حكم الوصف الرافع لفاعل سد مسد الخبر في التذكير والتأنيث] "قال الراعي: فإن قلت: قد عُلِمَ مما تقدَّمَ حكمُ الوصفِ في الإفرادِ وغيرِه، فما حكمُه في التأنيث والتذكير؟ قلتُ: هو كالفعل، فتقولُ: أقائمٌ زيد؟ وأقائمةٌ هند؟ ولا يجوز: أقائمٌ هندٌ؟ كما لا يجوز: قام هند إلا على لغة قال فلانة" [٤].

*****

قال ابن مالك:

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حيثُ تَلَا ما ليسَ معناهُ له مُحَصَّلًا

[٣٣-مسألة: وجوب إبراز الضمير مع الوصف والفعل] "وقال البعض: نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده البهوتي: أن البصريين فصَّلُوا في وجوب

---

(١) ينظر إتحاف وي الاستحقاق ٢٧٨/١.

(٢) حاشية يس على الألفية ٥٤/١. وذكر الراعي ذلك في مسألة كاملة في الأجوبة المرضية هي المسألة العاشرة، من ص ٨٥ إلى ص ٩٠. واختار أن هريرة ممنوع من الصرف للعدل والتعريف. والعدل عن التعريف بأل إلى التعريف بالعلمية.

(٣) حاشية البهوتي ص ٣٣٢. والمقصود بالمعنى ما ذكره البهوتي من أن ألف (دخلا) تحتمل أن تكون للتثنية، فيكون أعاد الضمير على معنى أل. فبينه الراعي بما ذُكِرَ.

(٤) حاشية يس على الألفية ٧٤/١.

إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمِّل للضمير وصفًا أو فعلًا، فأوجبوه في الأول دون الثاني أ هـ"[١].

وقال البهوتي: "وهو موافق لما نقله الراعي عنهم بعد ذكر مثل هذه، وحكاية الخلاف بين الفريقين ما نصُّه: وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس؛ لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع كما مرَّ بخلاف الصفة، فإنَّ رفْعَ اللبس بالتأكيد حاصلٌ فيها في كل موضع اختَلَفَ فيه من جَرَتْ عليه ومن هي له غيبة وخطابًا وتكلُّمًا، انتهى"[٢].

*****

قال ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جرّْ ناوين معنى كائن أو استقرّْ

[٣٤-مسألة: وقوع الظروف المقطوعة خبرا] "قال الراعي: ومنه الظروف الزمانية المقطوعة عن الإضافة كقبلُ وبعدُ، وهذا يقتضي أنَّ وجهَ منعِ الإخبارِ بها نقصُها، لكنْ قال بعد ذلك: قال س[٣]: ووجه المنع من الإخبار بها؛ لأنهم لم يريدوا أن يجمعوا عليها حذفين حذفًا من أولها، وحذفًا من آخرها، فيقع فيها إجحافٌ كثيرٌ،

---

(١) حاشية الصبان ٤٨/١ . وينظر حاشية البهوتي ص ١١٦. قال الصبان معقِّبًا على الراعي: "وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور". وفي الهمع إن جرى الضمير على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللبس أم أمِنَ، وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمن، والفعل كالمشتق فيما ذكر. ينظر الهمع ١٢/١-١٣. وحاشية يس على التصريح ١٦٢/١.

(٢) حاشية البهوتي ص ٣٥١.

(٣) قال سيبويه: "ولا تقول: هذا قبلُ كما تقول: هذا قبلَ العتمة" الكتاب ٢٨٦/٣. قال السيرافي: "والعلة في ذلك عندي أن قبل وبعد إذا كانا خبرين فقد حُذِفَ من الكلام ما يعمل في الظرف كقولنا: زيد قبل عمرو، فالتقدير فيه: استقر قبل عمرو، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده فصار ذلك إجحافا، فاجتَنَبُوه" شرح الكتاب ٥٤/٤ ط علمية. ويبدو أن الراعي نقل كلام سيبويه بمعناه وشرحه.

قال: وقد أوردتُ على شيخنا ابن سمعت إعرابَ ﴿وَمِن قَبلُ مَا فَرَّطتُم فِي يُوسُفَ﴾[١] على أحد الأعاريب، فإنه أعربَ ما مصدريةً، و(من قبلُ) خبرٌ، فيَرِدُ على تعليل سيبويه؛ لأن (قبل) خبرٌ، وهو مقطوعٌ عن الإضافة، قال شيخنا: يجوز أنَّه في الآيةِ يرى أنَّ الظرفَ لم يقعْ خبرًا، وإنما وقع الخبرَ جارًّا ومجرورًا أهـ" [٢].

[٣٥-مسألة: فائدة في الإخبار بالظرف والجار وتقدير الخبر اسما أو فعلا] "ونقل الراعي عن شيخه ابن سمعت أنه تظهر له فائدة فيما إذا أخبر بهما وجرى الوصف على غير من هو له، فإن قُدِّرَ المتعلَّقُ فعلًا لا يبرزُ الضميرُ وإلا برز. قال الراعي: ولم أقفْ على هذا الاعتذار لغير شيخنا" [٣].

*****

قال ابن مالك:

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرَا عن جثَّةٍ وإنْ يُفِدْ فأخبِرَا

[٣٦-مسألة: وقوع اسم الزمان صفة للجثة] "وفي شرح الراعي: فإن قلت: هل يجوز أن يقع اسم الزمان صفة للجثة أو حالا منها؟ قلتُ: المانع في الخبر يمنع في الصفة والحال؛ لأنهما خبر في الحقيقة، ووقعت هذه المسألة لي مع شيخنا أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿قُلُوبٌ يَومَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾[٤] فمنع أن يكون يومئذ صفة لقلوب وليس هناك ما يسوغ، وخالف بعض الشيوخ المعاصرين له، وأجاز[٥]، وادعى الفرق بين الخبر والصفة، فأحالني شيخنا أبو الحسن على شيخنا أبي محمد

(١) من الآية (٨٠) من سورة يوسف.

(٢) حاشية يس على الألفية ٨١/١.

(٣) حاشية يس على الألفية ٨٢/١. قال يس: "أقول: قد علمتَ أن الناظم يرى أن الفعل كالوصف".

(٤) الآية (٨) من سورة النازعات.

(٥) وهو رأي ابن عطية حيث أعرب يومئذ نعتا للمبتدأ، ينظر المحرر الوجيز ٤٣١/٥. وفي التفصيل: قلوب مبتدأ، ويومئذ متعلّق بواجفة، وواجفة صفة لقلوب، والخبر أبصارها خاشعة. التفصيل في إعراب التنزيل ٤٤/٣٠.

القيجاطي الغرناطي[١] فسألته عن الآية الكريمة فسوَّى بين الخبر والصفة والحال، وأعرب الآية قلوب مبتدأ، وواجفة صفة له، ويومئذ خبر عن قلوب، وقال: جاز لأجل وصف الجثة، فكأن الإخبار وقع عن الصفة" [٢].

*****

قال ابن مالك:

ولا يجوز الابتدا بالنكرهْ ما لم تُفِدْ كـ عند زيدٍ نَمِرَهْ

[٣٧-مسألة في معنى الفائدة في الابتداء بالنكرة] "وفي شرح الراعي وكلام ابن هشام في الحواشي[٣] نقلا عن ابن الحاج[٤] ما فيه تدبيج[٥] فتأمل" [٦].

---

(١) بعد البحث عنه وجدت بعض العلماء لقبهم القيجاطي، أشهرهم أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم من علماء العربية توفي (٧٣٠هـ) ينظر الأعلام ٣١٦/٤، ومحمد بن علي بن إبراهيم الكناني القيجاطي، لكن كنيته أبو عبد الله أخذ عن ابن الفخار، وله علم بالقراءات والعربية توفي (٨١٠ أو ٨١١هـ) وهو حفيد أبي الحسن القيجاطي. ينظر نيل الابتهاج ص ٤٧٨. والراعي ولد (٧٨٢هـ) فالأقرب أنه يقصد أبا عبد الله والله أعلم.

(٢) حاشية يس على الألفية ٨٣/١.

(٣) قال ابن هشام: "وقد تعقَّبَ ابن الحاج قول المقرب: ولا يكون المبتدأ نكرة إلا بشروط، وهو أن تكون موصوفةً إلى آخره، فقال: السبب الذي منع الابتداء بالنكرة عند النحاة كلِّهم إنما هو عدم الفائدة في الإخبار بها، والمسوِّغ فيما حصلت فيه هذه الشروط إنما هو الفائدة، فالاشتغال بِعدِّ هذه الشروط – يعني بدون الإشارة إلى المعنى المسوِّغ – بُعْدٌ عن فهم الغرض" حاشيتان من حواشي ابن هشام ٣٣٠/١.

(٤) محمد بن إبراهيم الجذامي الغرناطي، ابن الحاج، أبو عبد الله، كان مقرئا فقيها عارفا باللغة والنحو والأدب، مات بمرسية بعد سنة (٥٤٠هـ). بغية الوعاة ٨/١.

(٥) "التدبيج عند البلاغيين: أنْ يذكرَ في معنى من المدح أو غيره ألوان؛ لقصد إيجاد الكناية في تلك الألوان أو بعضها، أو لقصد التورية كذلك" معجم البلاغة العربية ص ٢١٩. ومنه قول الحريري: "فمنذ ازور عني المحبوب الأصفر واغبرَّ العيش الأخضر اسودَّ يومي الأسود" والمقصود بالمحبوب الأصفر الذهب معجم البلاغة ص ٢٢٠.

(٦) حاشية يس على الألفية ٨٤/١. ولم يذكر يس هنا كلامَ الراعي، بل اكتفى بوصفه. وذكر الراعي في الأجوبة المرضية أنه ذكر مسألة اشتراط الإفادة في الابتداء بالنكرة في شرحه على الألفية في باب الابتداء. ينظر الأجوبة المرضية ص ٦٥.

قال الراعي في الأجوبة المرضية ما ملخصُّه بعبارته: "سأل بعض الأصحاب: ما المجوِّز لقول العرب: في الدار رجل، وعندك امرأة، وقام رجل، وخرجت امرأة؟ وما المانع من قولهم: رجل قام أو رجل في الدار وامرأة عندك على أن تكون النكرة مبتدأ أو الخبر المجرور أو الجملة فاعلا مع أنَّ الظاهر أنه لا فرق في ذلك مع التقديم والتأخير، وأن الفائدة في ذلك كله واحدة؟

فالجواب عن جواز في الدار رجل وعندك امرأة ما أجابني به شيخنا ومفيدنا الشيخ المحقق أبو الحسن علي بن محمد بن سمعت الأندلسي ... فقال: إنما جاز في الدار رجل؛ لأن المخبر عنه في الحقيقة لفظ في الدار لا رجل، وكان الكلام في قوة قولك: الدار معمورة برجل، الدار فيها رجل، فالفائدة إنما حصلت من الإخبار بحصول رجل في هذه الدار المختصة؛ لأن محل الإخبار إنما هو الدار في الحقيقة، ولذلك قدم المجرور أو الظرف المختص اعتناء بقصد الإخبار عنهما في المعنى لا عن النكرة ... وإنما امتنع رجل في الدار لما منع له الابتداء بالنكرة من غير مسوِّغ، وهو كون المبتدأ محكوما عليه، وهل يحكم على شيء إلا بعد معرفته عند المخاطب، وإن لم يكن معروفا عند غيره، لما هو مذكور في محله، وذلك أن النكرة الساذجة من غير مسوِّغ لا تفيد عند السامع شيئا، فلو قلت: رجل قائم أو امرأة قاعدة لم تحصل للسامع فائدة؛ لأن مثل ذلك لا يستنكر وقوعه في الدنيا ... وأما قام رجل وخرجت امرأة ونحوه، فقد أجمعوا على جوازه من غير مسوِّغ، وفيه نظر؛ لأن العقل يقتضي أنه لا فرق بين قولك: قام رجل، ورجل قام في المعنى، بل كان هذا أولى بالجواز لزيادته الضمير على الأول، وأيضا فإن المخبر بذلك إما أن يقصد بالإخبار نسبة المحكوم للمحكوم عليه، أي: نسبة الفعل لفاعله ونسبة الخبر للمبتدأ وإما أن يقصد بوقوع الفعل في الوجود من أي فاعل كان، نحو: وقعت زلازل، وغرقت مراكب ونحوه، أو بوقوع الفعل بالمفعول به ونحوه من غير نظر إلى معرفة من أوقعه، فلا يحتاج الفاعل لأن يكون معرفة عند السامع، إذ ليس بالقصد الأول ... وبعد كتبي لهذه المسألة في فتوح المدارك، رأيت كلام الشيخ أبي إسحاق الشاطبي –رحمه الله تعالى– في باب الحال، قال فيه بعد هذه: لا يكون

صاحب الحال نكرة إلا مع حصول الفائدة كما كانت النكرة لا تقع مبتدأ ولا فاعلا مع حصول الفائدة[١] انتهى.... فالحاصل أنه لا فرق بين المبتدأ والفاعل، ولابد من اشتراطه حصول الفائدة فيهما .... فإجازتهم هذه المسألة من غير تفصيل يرده العقل، وليس في النقل ما يأباه، وقد ذكرتها في كتابي المسمَّى بفتوح المدارك لإعراب ألفية ابن مالك في باب الابتداء منه والله أعلم"[٢].

*****

قال ابن مالك:

فَامْنَعْهُ حينَ يستَوِي الجزآنِ عُرْفًا ونُكْرًا عادِمَي بيانِ

[٣٨-مسألة المبتدأ والخبر المعرفتان] قال الراعي: "وقد تكلَّف لها ابن هشام تكلُّفًا لا حاجة إليه وأورد عليها إيرادًا لا عبرة به، وهو مبني على قاعدة ابن مالك، ومن قال بقوله:

فَامْنَعْهُ حينَ يستوِي الجزآنِ عُرْفًا ونُكْرًا عادِمَي بيانِ

وفي تفسير هذا من كلام ابن مالك تكلم ابن هشام على الحديث[٣]، وهذا غيرُ مسلَّم عند المحققين، فقدَّر (أُمّ) لرواية الرفع: ذَكَاةُ أُمِّ الجنينِ ذَكَاةٌ للجنين، وزعم أنه إنما أخَّر المبتدأ؛ لأجل الضمير، ولا حاجة تدعو لهذا، بل يجوز أن يكون الأول

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٤٤٤/٣.

(٢) ينظر المسألة الثالثة (مطلب تجويزهم في الدار رجل وعدمه في رجل في الدار) ص ٦٠ – ٦٥. والحقُّ أنني أرى فرقًا بين قام رجلٌ ورجلٌ قام، ففي الجملة الفعلية الجملة مبنية على وقوع حدث من محدِث معلوم أو مجهول، والاسمية مبنية على الحديث عن شخص، فأساس الجملة لا ينبغي أن يكون مجهولا تماما، أما الفعلية فهي بمعنى حدث قيام ثم يأتي الفاعل الذي قد يكون غير معيَّن، بل مراد منه تبيان جنسه، أما الاسمية لا يمكن أن نقول: شخص مجهول لا يعرفه المتكلم ولن يعرفه السامع أيضا ثم نبني على ذلك نسبة حكم إليه، أما مع تقديم الجار والمجرور والظرف فإن الجملة تأخذ حكم الجملة الفعلية، والله أعلم.

(٣) يقصد الحديث الذي تدور عليه المسألة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (ذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمِّه)، والحديث في مسند أحمد ٤٤٢/١٧ ط الرسالة، وسنن ابي داود ١٠٤/٣ المكتبة العصرية، وهي المسألة الثالثة والأربعون في الأجوبة المرضية ص ٢٦٧. ولم أجد الحديث في أوضح المسالك ولا في كتب ابن هشام.

مبتدأ، والثاني خبرًا عنه والعكس، ويجاب عمَّا أورد ابن هشام من أنه يلزم إذا جُعِلَ الأول مبتدأ أن يكون ذكاة الجنين ذكاة لأمه بأن ما تحرَّزَ منه لا صورة لـــه فـــي الخارج فيحترز منه؛ لأنه لا يطلق عليه جنين إلا وهو في البطن لا بعد خروجـــه، وإذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته أصلًا[١] حتى يمكن أن يكون ذكاة لأمه، وأما بعد خروجه من البطن فله حكم مستقل بنفسه كأمه، لا فرق بينهما، فإن خرجَ ميِّتًا وأمُّه غيرُ مذكَّاةٍ فمَيْتَة، وإن خرج حيًّا فيستقل بذكاة لنفسه كأمه، وقد ظهر أن ما يحترز منه الشيخ جمال الدين، وزعم أن الإجماع على خلافه غير ممكن، ولو سلمنا أنـــه ممكن، ومما يفهم افتقر لبيان من غير اللفظ كغيره؛ لأنهما قد تساويا تعريفًا، ومـــن مقاصد العرب الإبهام، فأيهما أعربته مبتدأ جاز متقدمًا ومتأخرًا عند المحققين، وإنما دعاهم لهذه الدعوة كونهم يفرضون أن المخاطب يجهل أحـــد المعـــرفتين، أي: لا ينزل علمه عليه، وإن كان كذلك فليس بمعرفة عند المخاطب، ويلزمهم فـــي هـــذه الدعوة التناقض معرفةٌ نكرةٌ في حالةٍ واحدةٍ؛ لأن التعريف والتنكير إنما يعتبـــران عند المخاطب لا عند غيره، فالشيء لا يكون معرفةً نكرةً عند شخص واحـــد فـــي حالة واحدة، وقد بينت ذلك في فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك"[٢].

*****

قال ابن مالك:

كضربِي العبدَ مُسِيئًا وأتمّ تَبْيِينِي الحقَّ مَنُوطًا بِالحَكَمْ

[٣٩-مسألة في إعراب ضربي العبد مسيئا] "واعترض الراعي المثال الأول بأنه يصحُّ الإخبار عن الضرب بكونه مسيئا على وجه المجاز" [٣].

*****

(١) في الأجوبة المرضية: ألا، وأظن الصواب ما أثبته.

(٢) الأجوبة المرضية ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٣) حاشية الصبان ٣٤٥/١ وأجاب الصبان قائلا: "وأجيب بأنَّ المراد لا تصلح على وجه الحقيقة ... والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم" ٣٤٥/١.

قال ابن مالك:

كـــ كان ظلَّ بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحَا

[٤٠-مسألة: وزن (ليس)] قال الراعي: "سأل بعض الطلبة عن وزن (ليس) فأجبته بحكاية غريبة، رُوِيَ أَنَّ أبا القاسم القصباني[١] دخل على الصيدلاني[٢] في موضعه الذي مات فيه، فقال له: أين كنت؟ قال: قلت له: كنت عند الزعفراني[٣]، فقال لي: فيمَ كنتما؟ فقال: سألني عن وزن (ليس) فقلت: فَعَلَ أو فَعُلَ، فقال لي: أخطأتَ، وإن كان لم يعلم بخطئك، فقلت له: فما وزنها؟ فقال: فَعِلَ بكسر العين، كـــ عَلِمَ[٤]، ولم أسأله عن ذلك، ومات رحمه الله، وفي قلبي من ذلك حزازة، قال: فرأيته في النوم، فسألته عن ذلك، فقال لي: لا يكون فَعَل بفتح العين؛ لأن فعَل لا يُخَفَّفُ يعني لا يُسَكَّن، وإنما الذي يسكَّن بضمها أو كسرها، ولا يكون فَعُلَ بضمها؛ لأن ذوات الياء لا تأتي على فعُل، فتعيَّن أن يكون فَعِل بكسرها، ثمَّ خُفِّفَ بحذف الكسرة، كما تقول: في عَلِمَ عَلْمَ، يعني من باب تخفيف كَتِف وعَضُد، ثم قال: ولانتفاء فَعُل بالضم في المتعدي، وهذه الأفعال شبيهة بالمتعدي، وقد ذكرناه في فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك"[٥].

*****

(١) الفضل بن محمد بن علي بن الفضل القصباني، أبو القاسم النحوي البصري، كان واسع العلم إماما في اللغة، صنف حواشي الصحاح، والأمالي، توفي (٤٤٤هـ). ينظر بغية الوعاة ٢٤٦/٢.

(٢) عبد الله بن أحمد بن علي، أبو القاسم الصيدلاني نسبة إلى بيع الأدوية والعقاقير، توفي (٣٩٨هـ) شذرات الذهب ٥١٦/٤.

(٣) محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري، تلميذ علي بن عيسى الربعي، وقرأ الكتاب على أبي علي الفارسي. ينظر بغية الوعاة ٢٦٨/١.

(٤) وزن (ليس) فَعِلَ بالكسر عند الجمهور، وقال أبو حيان: سمع فيها: لُسْتُ، على أنها بنيت مرة على فَعِلَ وأخرى على فَعُلَ. ينظر التذييل والتكميل ١١٧/٤، وهمع الهوامع ٧٩/٢.

(٥) المسألة الخامسة عشرة (الكلام على وزن ليس) وقد نقلتها بتمامها؛ لأنها صغيرة، ولأنها حكاية فاختصارها قد يخل بالمراد، الأجوبة المرضية ص ١٠٧.

قال ابن مالك:

وبعدَ فِعْلٍ فاعلٌ فإنْ ظهرْ فَهْوَ وإلَّا فضميرٌ استترْ

[٤١-مسألة: تقديم الفاعل على الفعل] "وفي شرح الراعي عند قول الناظم: (تمييز حصل) تمييز مبتدأ لا فاعل قدّم للضرورة كما قيل؛ لأن الفاعل لا يتقدم ضرورة عند الفريقين، فإن البصريين يمنعون مطلقا، والكوفيون يجيزون مطلقا، فقول من قال: ضرورة كابن هشام في باب الفاعل[١] مفقود عند الجميع أهـ" [٢].

*****

قال ابن مالك:

إنْ عاملانِ اقتضَيَا في اسمٍ عَمَلْ قبلُ فللواحدِ منهما العملْ

والثانِ أولى عندَ أهلِ البصرهْ واختارَ عكسًا غيرُهم ذا أُسْرَهْ

[٤٢-مسألة: إعراب: ((كفاك مناشدتُك ربَّك))[٣]] "(كفى) يطلبُ لفظ الرب بالرفع على الفاعلية، والمناشدة تطلبه أيضا بالنصب على المفعولية؛ لأنها مصدر، فأعمل الثاني، وأضمر الأول على مختار البصريين، ولو رفع لفظ الرب لجاز على مختار الكوفيين، وكان فاعلا مؤخرًا بـ كفى، والمعنى: كفاك ربُّك نِشْدتك إياه، وحذف مفعول المناشدة؛ لأنه فضلة، وعلى التنازع يَسْلَمُ من الاعتذار، وقد استظرف هذا الإعراب جميع من سمعه من مشائخنا وأصحابنا الأذكياء، وعلى هذا فرواية نصبهما معًا أولى من رفع المناشدة؛ لأن المناشدة إذا كانت فاعلا بـ كفى لم يتخرج المعنى الأول، والتنازع أولى، وقد ذكرتها في باب التنازع من كتابي المسمَّى بـ فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك"[٤].

---

(١) قال ابن هشام عن بيت الزباء: ما للجمال مشيها وئيدا: "وهو عندنا ضرورة" أوضح المسالك ٨٨/٢، والحكم بالضرورة ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٨/٦، وما قاله الراعي قاله اللقاني، ينظر حاشية يس على التصريح ٢٧١/١.

(٢) حاشية يس على الألفية ١٨٩/١.

(٣) جزء من حديث عن عمر بن الخطاب، والكلام قاله أبو بكر، ينظر صحيح مسلم ١٩٦/٥ ط دار الطباعة العامرة تركيا.

(٤) الأجوبة المرضية ص ٥٥.

قال ابن مالك :

يُنْصَبُ مفعولًا له المصدرُ إنْ أبانَ تعليلًا كـ جُدْ شكرًا ودِنْ

[٤٣-مسألة: ناصب المفعول له] "قال الراعي: يُفْهَمُ ما ينصبُه بتقديرِ فضلةٍ[١] لا بد منها أي: أبان تعليلا لناصبه، أي: إن كان علة للعامل فيه كما يقوله بعدُ، إذ لا يُعْقَلُ منصوبٌ بلا ناصبٍ، ولا عِلَّةٌ بلا معلولٍ، ولا يلزمُه نقلُ الخلافِ" [٢].

[٤٤-مسألة: إعراب كلمة المصدر من بيت لابن مالك] "قال الراعي: (المصدر) نائب فاعل (ينصب) و(مفعولا) حال من المصدر، أي: يَنْصِبُ المصدرَ في حال كونه مفعولًا لأجله الفعلُ، و(له) إما نائب لاسم المفعول أو متعلق به، والمستتر في مفعول كالترجمة يعود على ما لا يصحُّ في المكان غيرُه، وهو (الفعل) العامل فيه، فالحال إذن سببية[٣]، وهي جارية في اللفظ على غير من هي له في المعنى، فكان حقها أن يبرز الضمير المرفوع بها، لكنه استتر لأمن اللبس على مذهب الكوفيين، وعلى مذهب البصريين يكون (له) نائب اسم المفعول، فالتقدير: يُنْصَبُ المصدر في حال كون المصدرِ فُعِلَ الفعلُ من أجله أو بسببه، فالحال سببية، ولا يُلْتَفَتْ لما نُقِلَ عن الأصفهندي[٤] في هداية السالك[٥] أنه قال: وفي كلامه

(١) يقصد بالفضلة كلمة: تعليلا الآتية.

(٢) حاشية يس على الألفية ٢٦٢/١. اختلف العلماء في ناصب المفعول له، ذهب سيبويه والفارسي أن ناصبه مفهمُ الحدثِ نصبَ المفعولِ به المصاحبِ في الأصل حرف جر، وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الجار، وذهب الزجاج وابن عصفور إلى أنه انتصب بفعل مضمر من لفظه. ينظر همع الهوامع ١٣٣/٣.

(٣) الحال السببية: هي التي تبين هيئة شيء له اتصال وعلاقة بصاحب الحال الحقيقي.

(٤) هو تاج بن محمود الأصفهندي العجمي الشيخ تاج الدين النحوي، سكن حلب وأقرأ بها النحو، وشرح المحرر للرافعي، وتوفي (٨٠٧هـ). ينظر الضوء اللامع ٢٥/٣، وبغية الوعاة ٤٧٨/١.

(٥) بحثت عنه والأقرب أنه لمحمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، شمس الدين السيوطي ثم القاهري الشافعي المنهاجي، توفي (٨٨٠هـ) واسم الكتاب (هداية السالك إلى أوضح المسالك)، ينظر الأعلام ٣٣٤/٥.

الضمير لابد أن يرجع إلى المصدر، فيفسر المعنى إذ يصير معنى كلامه: يُنْصَبُ المصدرُ حالَ كونه مفعولا للمصدر، وهو باطل، وأجاب عنه في هداية السالك بكلام طويل، وكلٌّ منهما يُسْمِعُ جَعْجَعَةً بلا طِحْنٍ[١]؛ لأن الأصفهندي لم يعلَم أن الحال سببية، وأوقعَ الاسمَ الظاهر موقِعَ المضمر، فقَبُحَ في سمعِ مَنْ لا يَنظرُ [إلا][٢] إلى المعنى، ولا يفكر في مقتضى الألفاظ، ولو قدَّرَه مثل ما قدَّرْناه لم يوقع نفسه في ذلك أي: يُنْصَبُ المصدر في حال كونه مفعولا له، أي: في حال كون المصدر فَعَل هذا، أي: الفعل من أجله أو بسببه، أي: من أجل المصدر أو بسببه، وهذا لا مَطْعَنَ فيه، ولا حاجةَ أيضًا لتقدير أل[٣]؛ لأنه يُلْفِي فيه حذفَ الموصولِ وإبقاءَ صلتِه، ويبقَى فيه كون الحال معرفةً بأل"[٤].

*****

قال ابن مالك:

نُونًا تَلِي الإعرابَ أو تنوينَا ... ممَّا تُضِيفُ احذِفْ كـ طُورِ سِينَا

[٤٥-مسألة: معنى الحذف في بيت ابن مالك] "قال الراعي: الظاهر أنَّ إطلاقَ الحذفِ هنا مسامحةٌ إذ الاسم الذي نُطِقَ به بالتنوين أو النونِ غيرُ الاسم الذي تُمْكِنُ إضافتُه، والحذف غير ممكن بعد النطق"[٥].

*****

قال ابن مالك:

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ واخْصُصْ أَوَّلَا ... أو أَعْطِهِ التَّعرِيفَ بالَّذِي تَلَا

---

(١) "الجَعْجَعَةُ: صوت الرحى ونحوها، وفي المثل: أسمع جعجعة ولا أرى طِحْنًا، يضرب للرجل الذي يكثر الكلام ولا يعمل" لسان العرب ٥١/٨.

(٢) زيادة يقتضيها المقام.

(٣) أي في (مفعولا) ليصير: المفعول له، بمعنى الذي فُعِلَ له، أي: من أجله.

(٤) حاشية يس على الألفية ٢٦٤/١.

(٥) حاشية يس على الألفية ٣٦٨/١.

[٤٦-مسألة: معنى تعريف المضاف] "وقال الراعي: يمكن أن يُقَالَ: إِنَّ المضاف يُعْطَى معنى التعريفِ في مسمَّاهُ لا في نفسِه، وإنما يتمشَّى الاعتراضُ على أنْ يكونَ الاسمُ نفسَ المسمَّى"(١).

*****

قال ابن مالك:

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ ما اضْطِرَارًا نُوِّنَا ممَّا له استحقاقُ ضمٍّ بُيِّنَا

[٤٧-مسألة: وقوع ابن صفة لمضاف إليه ورسم ألف ابن] "وجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بابن مضافا كما في: قام أبو محمد ابن زيد"(٢).

وفي حاشية البهوتي "قوله: (ابن سلول) سلول اسم أمه لا اسم جدِّه، ولهذا رسمت ألف (ابن) معه لوقوع الفصل بين الابن والأم بالأب؛ ولأن من شرط الحذف أن يكون العلَم الثاني أبًا قريبًا حقيقيًّا لا أمًّا ولا جدًّا ولا تبنيًّا كـ زيد بن محمد، نصَّ عليه الراعي"(٣).

*****

[٤٨-مسألة: تحريك الراء بالفتح في الأذان: الله أكبر الله أكبر] قال الراعي في الأجوبة المرضية ملخَّصًا بلفظه: "سأل بعض الأصحاب عن وجه فتح الراء في قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقلت: لا وجه له، وهذا خاص بمؤذني مصر ... وليس جوازُ الفتحِ بصحيحٍ لأمرين: أحدهما: أنه لم يُسمع في الأذان إلا موقوفًا،

---

(١) حاشية يس على الألفية ٣٧٢/١. ساق يس كلام الراعي بعد كلام أبي حيان، يقول أبو حيان: "وهذا الكلام فيه إبهام وإجمال، وهو أنه يعطي بظاهره أنَّك تخصِّص الأول، وتعرفه بما أضيف إليه، وأن هذا على سبيل الاختيار، وليس كذلك، بل ذلك بالنظر إلى حال المضاف إليه، فإن كان نكرة خصَّصْتَ به الأول، وإن كان معرفة عرَّفتَ به الأول" منهج السالك ١٢٣/٣.

(٢) حاشية الصبان ٢١٢/٣.

(٣) حاشية البهوتي ص ٦٣٥. تناول الراعي في المسألة السابعة عشرة شروط حذف ألف ابن في الخط، ص ١١٢.

فوصله مخالف لسنة الأذان، وإنما لم يسمع إلا موقوفًا؛ لأن المطلوب من المؤذن رفع الصوت ومدّه للإسماع، فينقطع نفسه لذلك، فاحتاج للوقف على كل جملة منها، والله تعالى أعلم. والنقد الثاني: اللحن في الأذان؛ لأنه مخالف لكلام العرب في تحريكه بالفتح أو في نصبه إذا قصدوه، وعلى تسليم جواز وصله، فالصواب إذا وُصِلَ أن يرفعَ بالضمة؛ لأنه خبر عن اللفظة المعظَّمة، وأما من تأوله بأنه تحريكٌ لالتقاء الساكنين أو على نقل حركة همزة الوصل من اللفظة المعظمة فبعيدٌ عن الصواب جِدًّا ... لو سُلِّمَ أنه يستحق التحريك لأجل التقاء الساكنين كان القياس تحريكه بالكسر .... وقد ذكرت هذه المسألة في فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك"[1].

*****

(١) المسألة الخامسة (عن وجه فتح الراء في قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر) ص ٧١- ٧٣ بتصرف.

الخاتمة

بعد هذا العرض لكلام الراعي في شرحه على ألفية ابن مالك، يمكن أن نستخلص بعض النتائج الهامة:

- عُنِيَ الراعي بإعراب بعض كلمات الألفية وخاصة المشكلةَ الإعرابِ.
- للراعي عناية بالألغاز النحوية، كما ورد في المسألة الخامسة، وذكر هذا اللغز في شرح الألفية وشرح الجرومية.
- اطلاع الراعي على شروح الألفية، ودفاعه عن ابن مالك في بعض المواضع.
- ردَّ الراعي بعض إيرادات واعتراضات أبي حيان على ابن مالك.
- مخالفة الراعي بعض النحاة في إعراب ألفاظ في الألفية.
- ردود الراعي على العلماء: رد الراعي على العلماء وانتقدهم، فانتقد الأصفهندي والمنهاجي في المسألة (٤٤)، وابن جابر في (٨) ، والناظم في (١٤، ٢١، ٣٩)، وابن هشام في (٣٨، ٤١)، وأبا حيان في (١٠، ٢٧، ٢٨، ٤٦).
- ردود العلماء على الراعي: رد العلماء على الراعي بعض ما ذكره، ردَّ عليه يس في المسائل (٦،٧،٩،٢١،٢٣،٢٦)، ورد عليه الصبان في المسائل (٨،٣٣، ٣٨).
- دفاع الراعي عن الناظم: وذلك في المسائل: (١٠، ٢٦، ٢٨).
- تفريع المسائل، كما في مسألة هل توصف الجثة بالزمان؟ تفريعا عن منع الإخبار به عنها.
- من اختيارات الراعي: اختار عدم مجيء الواو للاستئناف متابعا ابن أبي الربيع، وهذا يكشف عن مذهب جماعة من الأندلسيين في رفض مجيء الواو للاستئناف. واستحسانه زيادة (أو ما قوته قوة كلمة) في حد الاسم، واختيار أن أل في (بالتا) للعهد.
- ذكر أن النداء يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر، والوارد هو المد ولم يذكروا أن القصر لغة.
- بعض المسائل تدل على توسع الراعي في بحث المسائل وهذا يشير إلى قيمة شرح الراعي على الألفية.
- يمكن القول إن الراعي تتبع ابن هشام وأبا حيان لاطلاعه المستوعِب لشرحيهما على الألفية.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآن

اسم السورة	الآية	رقم الآية
المائدة	﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾	(٧٨)
يوسف	﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾	(٨٠)
النازعات	﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾	(٨)
الفجر	﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾	(٤)
العلق	﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾	(١٨)
الإخلاص	﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ (١) ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾	(١-٢)

فهرس الحديث والأثر

- ذكاة الجنين ذكاة أمه
- كفاك مناشدتك ربك
- الله أكبر الله أكبر

*****

فهرس الأمثلة النحوية

- أقائم زيد؟
- أقائمة هند؟
- أمسنا مبارك
- خرجت امرأة
- ضربي العبد مسيئا
- عندك امرأة

- في الدار رجل
- قالتِ زيدًا = قالت إِ زيدًا
- قلِ يا زيد = قل إِ يا زيد
- قام رجل

*****

فهرس الأعلام

- تاج بن محمود الأصفهندي
- ابن جابر = محمد بن أحمد بن علي
- ابن الحاج = محمد بن إبراهيم الجذامي الغرناطي
- أبو حيان = محمد بن يوسف بن علي بن يوسف
- ابن أبي الربيع الإشبيلي = عبيد الله بن أحمد
- سيبويه
- الشاطبي = إبراهيم بن موسى بن محمد
- الفضل بن محمد بن علي أبو القاسم القصباني
- عبد الله بن أحمد بن علي أبو القاسم الصيدلاني
- علي بن محمد بن سمعت
- ابن غازي = محمد بن أحمد بن محمد المكناسي
- ابن مالك
- محمد بن علي بن إبراهيم القيجاطي
- محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني
- المكودي = عبد الرحمن بن علي
- منهاجي = محمد بن أحمد بن علي
- ابن هشام

*****

فهرس الكتب الواردة في النص

١) الأجوبة المرضية في الأسئلة النحوية

٢) حواشي الألفية لابن هشام

٣) فتوح المدارك إلى إعراب ألفية ابن مالك

٤) الكافي الكبير على الإيضاح = شرح لابن ابي الربيع الإشبيلي على إيضاح الفارسي.

٥) المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية للراعي.

*****

ثَبَتُ المراجع

١) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الراعي (ت ٨٥٣هـ)، تحقيق الطالب: سلامة عبد القادر المراقي، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠١/١٤٠٠هـ.

٢) إعراب الألفية المسمَّى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، الشيخ خالد الأزهري، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، د ت.

٣) الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، ط الخامسة عشر دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

٤) إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، ط أولى جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٥) انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، شمس الدين محمد بن محمد الراعي (٨٥٣ه)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ط أولى دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.

٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، بيروت، د ت.

٧) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، ط دار المعرفة، بيروت.

٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثانية، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٩) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: جماعة من المتخصصين، وزارة الإرشاد بالكويت، ١٩٦٥ – ٢٠٠١م.

١٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د: حسن هنداوي، الجزء الرابع، ط أولى دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

١١) تشويق الخلان، وهو حاشية على شرح الآجرومية للسيد أحمد بن زيني دحلان (١٣٠٤هـ)، تأليف: الحاج محمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني، كان حيا قبل (١٣٢٦هـ)، ط أولى، دار الكتب العلميةن لبنان، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.

١٢) التفصيل في إعراب آيات التنزيل، د. عبد اللطيف الخطيب، وآخرين، ط أولى مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت ٢٠١٥م.

١٣) حاشية البهوتي على شرح الأشموني، محمد بن أحمد البهوتي (ت ١٠٨٨هـ)،

تحقيق د: أحمد محمد عبد العزيز علام، ط أولى، دار الحديث للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م.

١٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.

١٥) حاشية يس على ألفية ابن مالك، ط المطبعة المولوية، فاس، ١٣٢٧هـ.

١٦) حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) على ألفية ابن مالك دراسة وتحقيقا، جابر بن عبد الله سريِّع السريِّع، دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩ / ١٤٤٠هـ.

١٧) جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط أولى دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

١٨) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط أولى دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

١٩) سنن أبي داود، أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، بيروت د ت.

٢٠) شرح ألفية ابن مالك المسمَّى إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، محمد بن أحمد بن محمد، ابن غازي العثماني المكناسي (ت ٩١٩هـ)، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، ط أولى مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢١) شرح التسهيل لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، ط أولى دار هجر، الجيزة، مصر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٢٢) شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين، ط أولى دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٢٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس، ط دار الفكر، د ت.

٢٤) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط أولى دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

٢٥) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق د: فاطمة الراجحي، ط جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٢٦) شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط أولى دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
٢٧) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط الرابعة، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
٢٨) صحيح مسلم (٢٦١هـ)، تحقيق: أحمد بن رفعت بن عثمان، وآخرين، ط دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤هـ
٢٩) ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط أولى دار الأندلس، ١٩٨٠م.
٣٠) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، ط دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت.
٣١) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، محمد بن محمد بن إسماعيل الراعي (ت ٨٥٣هـ)، تحقيق ودراسة، إعداد: سليمان تاج الدين أحمد، ماجستير، أم القرى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٣٢) الكتاب، سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط الثالثة، مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٣٣) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع السبتي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق د: فيصل الحفيان، ط أولى مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
٣٤) لسان العرب، ابن منظور (٧١١هـ)، ط دار صادر، بيروت، د ت.
٣٥) متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها د: عبد اللطيف الخطيب، ط أولى مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
٣٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط أولى دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
٣٧) المخصص، ابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط أولى دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
٣٨) المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية، شمس الدين الراعي المتوفى (٨٥٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد جاد الله، ط دار النوادر، طبعة أولى ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

٣٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط أولى الرسالة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
٤٠) معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، ط الثالثة دار المنارة، جدة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٤١) معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، ط أولى دار سعد الدين للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
٤٢) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط مكتبة المثنى، بيروت، د ت.
٤٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٤٤) منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك، أبو حيان (٧٤٥هـ)، تحقيق د: علي محمد فاخر، وآخرين، ط أولى دار الطباعة المحمدية، القاهرة ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م.
٤٥) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقّري التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط دار صادر بيروت.
٤٦) نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، جمال الدين الأسنوي (٧٧٢هـ)، تحقيق د: شعبان صلاح، ط أولى دار الجيل، بيروت ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
٤٧) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التّنبكتي، (١٠٣٦هـ)، عناية وتقديم د: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط الثانية دار الكاتب، طرابلس، ٢٠٠٠م.
٤٨) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، ط مؤسسة التاريخ العربي، د ت.
٤٩) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، د: عبد العال سالم مكرم، ط مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

*****

فهـرس الموضـوعـات

م	الموضـــوع	الصفحة
-١	ملخص	٥٤٠
-٢	Abstract	٥٤١
-٣	المقدمة	٥٤٢
-٤	الدراسات السابقة	٥٤٣
-٥	القسم الأول: أبو عبد الله الراعي وشرحه على الألفية	٥٤٦
-٦	ترجمة الراعي – مؤلفاته الموجودة	٥٤٦
-٧	شرح ألفية ابن مالك للراعي – تلاميذ الراعي	٥٤٧
-٨	منهج الرعي في شرحه	٥٥١
-٩	منهج العمل في الشرح	٥٥٢
-١٠	فتوح المدارك إلى ألفية ابن مالك، أبو عبد الله الراعي ٨٥٣هـ	٥٥٣
-١١	١-مسألة معنى (في)	٥٥٣
-١٢	٢-مسألة معنى الواو	٥٥٣
-١٣	٣-مسألة في لفظ (الندا)	٥٥٤
-١٤	٤-مسألة في تعلق المجرورين بالمصدر تمييز	٥٥٤
-١٥	٥-مسألة في حد الاسم	٥٥٥
-١٦	٦-مسألة أل في التا	٥٥٦
-١٧	٧-مسألة في تعدد أسباب البناء	٥٥٧
-١٨	٨-مسألة إعراب صحبة في بيت ابن مالك	٥٥٨
-١٩	٩-مسألة في قول ابن مالك (والفم)	٥٥٩
-٢٠	١٠-مسألة جواب نقد لأبي حيان	٥٥٩
-٢١	١١-مسألة إعراب جملة (وُصِل)	٥٥٩
-٢٢	١٢-مسألة اعتراض على أبي حيان	٥٦٠
-٢٣	١٣-مسألة اعتراض على قول الناظم (تَخْلُفُ)	٥٦٠
-٢٤	١٤-مسألة إعراب (وبابه)	٥٦٠

م	الموضـــوع	الصفحة
٢٥-	١٥-مسألة إعراب (مثل)	٥٦١
٢٦-	١٦-مسألة في تفسير كلام ابن مالك	٥٦١
٢٧-	١٧-مسألة حذف التنوين من (تاء) من قول ابن مالك: وما بتا وألف قد جمعا غلطٌ	٥٦١
٢٨-	١٨-مسألة إعراب (أيضا)	٥٦٣
٢٩-	١٩-مسألة (ردف) في كلام ابن مالك ليست حشوا	٥٦٤
٣٠-	٢٠-مسألة حكايةٌ نحويةٌ في وزن تغزون وترمين	٥٦٤
٣١-	٢١-مسألتان: متعلق (من الأسماء) والتأسيس في القافية	٥٦٥
٣٢-	٢٢-مسألتان تفسير يُنْوَى، ومجيء الواو قبلها ضمة في الأسماء المعربة	٥٦٥
٣٣-	٢٣-مسألة نصب (الألف)	٥٦٦
٣٤-	٢٤-مسألة حذف حروف العلة لغير الجزم	٥٦٧
٣٥-	٢٥-مسألة إعراب (وذو اتصال منه ما لا يبتدا)	٥٦٧
٣٦-	٢٦-مسألة رد اعتراض أبي حيان	٥٦٨
٣٧-	٢٧-مسألة تفسير وذو ارتفاع	٥٦٨
٣٨-	٢٨-مسألة شرح بيت (وفي اختيار) ودفاع عن الناظم	٥٦٨
٣٩-	٢٩-مسألة في تقديم الأخص من الضمائر	٥٦٩
٤٠-	٣٠-مسألة منع صرف هريرة	٥٦٩
٤١-	٣١-مسألة عود الضمير على أل في الأعلام	٥٧٠
٤٢-	٣٢-مسألة حكم الوصف الرافع لفاعل سدَّ مسدَ الخبر في التذكير والتأنيث	٥٧٠
٤٣-	٣٣-مسألة وجوب إبراز الضمير مع الوصف والفعل	٥٧٠
٤٤-	٣٤-مسألة وقوع الظروف المقطوعة خبرا	٥٧١
٤٥-	٣٥-مسألة فائدة في الإخبار بالظرف والجار وتقدير الخبر اسما أو فعلا	٥٧٢
٤٦-	٣٦-مسألة وقوع اسم الزمان صفة للجثة	٥٧٢
٤٧-	٣٧-مسألة في معنى الفائدة في الابتداء بالنكرة	٥٧٣
٤٨-	٣٨-مسألة في المبتدأ والخبر المعرفتان	٥٧٥
٤٩-	٣٩-مسألة في إعراب ضربي العبد مسيئا	٥٧٦

م	الموضـــوع	الصفحة
٥٠-	٤٠-مسألة وزن (ليس)	٥٧٧
٥١-	٤١-مسألة تقديم الفاعل على الفعل	٥٧٨
٥٢-	٤٢-مسألة إعراب كفاك مناشدتك ربك	٥٧٨
٥٣-	٤٣-مسألة ناصب المفعول له	٥٧٩
٥٤-	٤٤-مسألة إعراب كلمة المصدر من بيت لابن مالك	٥٧٩
٥٥-	٤٥-مسألة معنى الحذف في بيت ابن مالك	٥٨٠
٥٦-	٤٦-مسألة معنى تعريف المضاف	٥٨١
٥٧-	٤٧-مسألة وقوع ابن صفة لمضاف إليه ورسم ألف ابن	٥٨١
٥٨-	٤٨-مسألة تحريك الراء بالفتح في الأذان اللّه أكبر اللّه أكبر	٥٨١
٥٩-	الخاتمة	٥٨٣
٦٠-	فهرس الآيات القرآنية	٥٨٤
٦١-	فهرس الحديث والآثار	٥٨٤
٦٢-	فهرس الأمثلة النحوية	٥٨٤
٦٣-	فهرس العلماء	٥٨٥
٦٤-	فهرس الكتب الواردة في النص	٥٨٦
٦٥-	ثَبَتُ المراجع	٥٨٧
٦٦-	فهرس الموضوعات	٥٩٣